

على مآهراً

رشوان محمود جاب الله



على ما هسر

رشوان محمود جاب الله
مدرس مساعد بكلية الآداب - جامعة الزقازيق



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٧

الافراج الفنل : مءءء قطب

الفلاف : اسام سعبء

تقديم

هذا هو الكتاب الثانى فى سلسلة الكتب التاريخية التى تصدر من هيئة الكتاب عن «تاريخ المصريين» ، وهو عن على ماهر . ويعتبر على ماهر باشا من أبرز الشخصيات السياسية المصرية ذات النزعة الأوتوقراطية ، التى تركت بصماتها فى الحياة السياسية المصرية فى العهد السابق على ثورة يوليو ، كوزير وكرئيس للوزراء وكرئيس للديوان الملكى . وقد لعب دورا خطيرا بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، حين استطاع بمقدرته الفذة ، التى وضعها فى خدمة القصر الملكى ، نقل ذلك الجزء من السلطة الذى تخلت عنه انجلترا بالمعاهدة ، من يد الشعب الى يد القصر ، وأشعل بذلك حدة الصراع بين الوفد والعرش ، مما مهد لحادث ٢ فبراير ١٩٤٢ . ثم عاد فلعب دورا لا يقل خطورة بعد قيام ثورة يوليو ، حين اختارته الثورة رئيسا للوزراء ، كجسر تنتقل منه الى الحكم الدكتاتورى ، واستطاع اقناع فاروق بالتنازل

عن العرش ، فساعد بذلك على سقوط الملك الذى رفعه
فوق الشعب وساعده على بسط أوتوقراطيته لمدة خمسة
عشر عاما .

ومما لاشك فيه أن تقديم مثل هذه الشخصية
السياسية البارزة فى دراسة تاريخية الى القارىء
— لأول مرة — هو أمر مفيد للغاية فى فهم العهد السابق
على ثورة يوليو ، وفى استيعاب فكره وشخصياته
التاريخية والطبقة الحاكمة التى كانت تتربع على قمة
المجتمع .

والأستاذ رشوان جاب الله هو خير من يكتب عن هذه
الشخصية ، اذ كانت موضوع دراسته للماجستير التى
حصل عليها من كلية الآداب جامعة عين شمس ، وقد
عايشها سنين طويلة ، واستطاع متابعة نشاطها
السياسى .

وفى هذا الكتاب فان الأستاذ رشوان جاب الله قد
تتبع حياة على ماهر منذ نشأته حتى حصوله على شهادة
الحقوق وعمله بالمحاماة وتعيينه قاضيا ، وتدرجه
الوظيفى . كما تحدث عن التحامه بالعمل الوطنى
فى ثورة ١٩١٩ وتعيينه ناظرا لمدرسة الحقوق ، ثم

وكيلا لوزارة المعارف ، فوزيرا للمعارف في مارس
١٩٢٥ .

وقد عالج الأستاذ رشوان في الفصل الثاني دور
على ماهر في ثورة ١٩١٩ واضراب الموظفين ، وانضمامه
الى الوفد ، ودوره في مباحثات سعد - ملتر ، وموقفه من
تصريح ٢٨ فبراير ، وتعيينه عضوا في لجنة الدستور .
أما الفصل الثالث فعالج فيه الأستاذ رشوان موقف
على ماهر من الحياة الحزبية ، فتناول تعيينه وكيلا لحزب
الاتحاد الموالي للقصر بالتحليل ، ونشاطه في الحزب ،
ثم استقالته منه . ثم تأليفه فيما بين سنتي ١٩٤٥
و ١٩٥٢ «جبهة مصر» .

وفي الفصل الرابع تناول المؤلف على ماهر في
الحياة النيابية ، من خلال عضويته في مجلس الشيوخ ،
ومواقفه تجاه الدستور ، واعتدائه عليه وعلى البرلمان ،
واعتقاله في ابريل سنة ١٩٤٢ .

وفي الفصل الخامس تناول المؤلف على ماهر كرئيس
للدیوان الملكي في الفترتين اللتين تولى فيهما هذا
المنصب في ١٩٣٥ و ١٩٣٧ . وفي الفصل السادس
تناوله في السلطة كوزير ورئيس للوزراء ، كما تناول
سياساته واصلاحاته .

أما فى الفصل السابع فقد تناول المؤلف على
ماهر وثورة يوليو ١٩٥٢ ، فأوضح دوره كرئيس
للوزراء ، ثم دوره كرئيس للجنة مشروع الدستور
(١٩٥٣ - ١٩٥٤) - حتى توفى فى أغسطس ١٩٦٠ .

ومن هذا العرض يتضح أن الأستاذ رشوان
جاء الله قد تناول شخصية على ماهر السياسية من
جوانبها المتعددة ، وألقى عليها من الضوء ما يكفى
لإبراز تأثيره فى الحياة السياسية قبل الثورة ، بإيجابياته
وسلبياته حتى وفاته . ومع أننا نختلف معه فى بعض
مآورده ، مما هو مسئول عنه علميا ، إلا أنه جهد علمى
طيب نرجو أن يفيد منه المختصون وغير المختصين .

د* عبد العظيم رمضان

مقدمة

اشترك على ماهر فى الكثير من الأحداث الكبرى التى مرت بمصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، فما ان تخرج فى مدرسة الحقوق عام ١٩٠٣ حتى بادر بالعمل بالمحاماه ، ثم تدرج فى سلك الوظائف الحكومية بين القضاء والنيابة ووظائف التعليم ، وأثبت من خلال هذه المناصب كفاءة عالية نظرا لما تمتع به من ذكاء وحب للمعرفة ودقة الملاحظة .

ومنذ ثورة ١٩١٩ بدأ على ماهر يلعب دورا هاما فى السياسة المصرية فساهم فى هذه الثورة ، وكان له موقف من النشاط الحزبى والنيابى ، وعمل فى الوزارة ورئاسة الديوان الملكى ، وعندما قامت حركة الضباط الأحرار فى ٢٣ يولييه ١٩٥٢ قبل التعاون مع الضباط وقدم خلال هذه المرحلة أجل خدمة لمصر عندما أقنع الملك فاروق بالتنازل عن العرش وبذلك يكون قد نجح فى تجنب البلاد خطر الحرب الأهلية بين أبنائها ،

وفي ٧ سبتمبر ١٩٥٢ قدم على ماهر استقالته وانتقلت
السلطة الى قيادة الثورة ، وعقب ذلك مارس أعمالا
اجتماعية واقتصادية وسياسية ولكنها أقل أهمية عن
ذى قبل ، وظل وفيا ومخلصا لوطنه عاملا على رفعة
حتى آخر رمق في حياته .

ولذلك رأيت تقديم هذا الكتيب للشباب عن
«علي ماهر» ودوره في السياسة المصرية الذي يكشف
عن جوانب خفية في تاريخنا القومي نجن أحوج
مانكون الى الكشف عنه ودراسته والانتفاع به .

وعلى الله قصد السبيل

رشوان محمود جاب الله

نشأة علي ماهر وحياته الوظيفية

نشأة علي ماهر :

في يوم الأربعاء الموافق ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ (١٧ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) ولد علي محمد ماهر - موضوع دراستنا - في ناحية شياخة عفيفي أحمد ، بالعباسية ، في القاهرة ، ومقيد بالدفتر رقم «٩٤٢» بمصلحة الدفترخانة المصرية (دار المحفوظات العمومية حاليا) تحت اسم علي بن محمد أفندي ماهر .

ولقد واكبت فترة مولد علي ماهر أحداث خطيرة مرت بها مصر ، أبرزها نشوب وتصاعد الثورة العرابية وأعقبها الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ ، ولقد أحدث الاحتلال تغييرات شتى في أوضاع مصر الداخلية من أجل تثبيت أقدامه ، ومن بين الأوضاع التي امتدت إليها يد المحتل بالتغيير نظام التعليم ، فقد لجأ الاحتلال إلى اضعاف التعليم الوطني الذي عرفته مصر طيلة عصر

معين على واسماعيل ، فالغى نظارة المعارف وأصبحت مصلحة تابعة للأشغال العمومية ، وأغلق العديد من المدارس بحجة ضغط المصروفات للوفاء بديون مصر الخارجية ، وامتدت يد التغيير الى برامج ومناهج التعليم بهدف اضمحاف الروح العلمية والقومية فى نفوس الطلاب المصريين والاكتفاء بأعداد موظفين للحكومة ، أى آلات تكفى لتسيير عجلة الحكم .

وترتب على المراقيل التى وضعتها الادارة البريطانية بالنسبة للتعليم أن أصبح أبناء كبار رجال الدولة والأعيان وحدهم هم الذين كان يوسعهم تلقى التعليم . ولقد قدر لعلى ماهر أن يسلك طريق «التعليم المدنى» فالتحق بالمدرسة الناصرية الابتدائية ، وعندما أنهى دراسته الابتدائية التحق بالمدرسة الخديوية الثانوية ، وقد نال شهادة البكالوريا (الثانوية) سنة ١٨٩٨ بتفوق وكان ترتيبه الأول على أقرانه .

وتجدر الإشارة الى أن على ماهر وهو طالب بالمدرسة الثانوية كان ذا ميول وهوايات متعددة ، فقد عرف عنه بأنه كان محبا للقراءة والبحث والاطلاع فرأس وهو تلميذ بالمدرسة الخديوية «جمعية الهلال والنجمة» التى

تأسست من أجل تنمية ملكة الخطابة والبحث عند التلاميذ * وغير ذلك نجد أن ماهر كان رئيسا لفريق كرة القدم ، وكان يهوى ركوب الدراجات ويدخل في مسابقات العدو السريع .

وذكر على ماهر أن الرياضة تترك أثرا نفسيا وجسمانيا بارزا فيمن يمارسها وأوضح هذه الآثار هو : الاقبال على العمل ومواجهة المسئوليات بنشاط وعزم وثقة بالنفس ، وقال أيضا عن أثر الرياضة في العمل أنه حينما تولى وزارة المعارف (١٩٢٥ - ١٩٢٦) كان يعمل بلا كلل وذكر أن هذه المقاومة كانت ترجع الى أيام ممارسته للرياضة .

وبالإضافة الى ذلك عرف عن على ماهر حب السفر والسياحة وكان ذلك بتشجيع من والده ، ففي عطلة من العطلات الصيفية في أثناء دراسته الثانوية رحل منفردا الى أوروبا ، وتنقل بين ربوع سويسرا ، فدون مشاهداته في أثناء رحلته ، وطبعها وهو تلميذ ، فخرجت متضمنة ملاحظات دقيقة ومقارنات بين الحياة الاجتماعية في أوروبا ومصر .

وبعد أن نال على ماهر شهادة البكالوريا وأراد أن يلتحق بمدرسة الحقوق (كلية الحقوق) ، وجد أنه

يَشْتَرطُ فيمن يريد أن يلتحق بها أن يكون ملماً باللغة الفرنسية ، ولما كانت دراسة على ماهر باللغة الانجليزية ، فإنه درس الفرنسية والتحق بعدها بمدرسة الحقوق واستطاع أن يسير جنباً الى جنب مع من درسوا الفرنسية قبله بأعوام .

وهكذا استطاع بفضل ما أتيح له من اشراف تربوي سليم وواع (١) ، وما وفرته له أسرته من أسباب الراحة أن يتابع بكل ما وضعه الجهد وسائل التفكير العلمي ، حتى أتم دراسته بمدرسة الحقوق بتفوق ونال الليسانس سنة ١٩٠٣ .

وضعه الاجتماعي :

ينتمي على ماهر الى الطبقة الارستقراطية التي كانت تتكون من كبار موظفي الدولة . . . وعندما تخرج في مدرسة الحقوق سنة ١٩٠٣ يادر الى العمل بالمحاماة

(١) عرف عن محمد ماهر أنه كان بالرغم من مشاغله الكبرى يعنى عناية شخصية دقيقة بتهديب أبنائه والاشراف عن كتب على تكوين خلقهم وتدريب معارفهم ، فقد كان حريصاً على ادخال جميع أبنائه - ومن بينهم على ماهر - القسم الداخلي في المدرسة امعانا في تعويدهم الدقة والاعتماد على الذات ، فلما أتموا دراستهم الثانوية - ولم يكن بالمدارس العالية أقسام داخلية - هيا لهم في المنزل أسباب ذلك ، فجعل أمر ادارته في أثناء العطلة الصيفية من شأنهم يتبادلونها كل لتسبوع ، وتكون مهمة صاحب التوبة منهم السهر على نظافة البيت وملحقاته كلها ومراعاة ما يعد للأكل لأصحاب الدار والخدم أيضا .

وحمل لقب «أفندي» حتى عين قاضيا ، وبعد فترة من تعيينه في القضاء حصل على رتبة «البكوية» من الدرجة الثالثة سنة ١٩١٢ ، ثم «البكوية» من الدرجة الثانية سنة ١٩١٥ ، ثم «البكوية» من الدرجة الأولى سنة ١٩٢٣ على أثر تعيينه ناظرا (عميدا) لمدرسة الحقوق . وفي أعقاب تعيين على ماهر وزيرا للمعارف العمومية سنة ١٩٢٥ حصل على رتبة «الباشوية» ، وفي يوم تأليف وزارته الأولى في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ حصل على رتبة «الرياسة» وأصبح يلقب باسم «حضرة صاحب الدولة» ، وفي أثناء عمله بالديوان الملكي حصل في ١٠ فبراير ١٩٣٨ على «قلادة فؤاد الأول» وأنعم عليه بلقب «حضرة صاحب المقام الرفيع» .

وأهم تكريم حصل عليه هو منحه «الدكتوراه الشرفية في القانون» ، بمناسبة انعقاد المؤتمر الطبي بمصر سنة ١٩٢٨ . وعلى ماهر يستحق هذه الدرجة لاسهاماته الواضحة في مجال القانون وأبرز دليل على ذلك مؤلفه عن «القانون الدولي العام» عام ١٩٢٤ ، واستكمال خطوات انشاء الجامعة المصرية وتحويلها من جامعة أهلية الى جامعة حكومية أثناء عمله وزيرا للمعارف سنة ١٩٢٥ .

وعن حياة علي ماهر العائلية فنجد أنه تزوج حوالى عام ١٩٢٤ من ابنة محمد مجدى باشا الذى شغل منصب شيخ القضاة ، وأنجب منها ابنتهما الوحيد «محمد» وعنى بتربيته ، وبعد أن أتم محمد علي ماهر دراسته عمل بوزارة الخارجية وتدرج فى وظائفها حتى صار مستشارا .

أما عن علاقة علي ماهر بأخوته فكانت علاقة ود ومحبة ، وعلى الرغم من أن خط علي ماهر السياسى يختلف عن أخيه أحمد ماهر فإن هذه الخلافات السياسية لم يكن لها أثر فى حياتهما العائلية ، فطوال مدة الاختلاف كان الاحترام والتقدير متبادلان بينهما باستمرار ولم تنقطع بينهما الزيارة ولا اللقاء فى الاجتماعات العائلية فكانا ينسيان كل شىء الا شعارهما الذى ورثاه عن والدهما كما يقول علي ماهر : « * * وهو أن نعيش لمصر ، ونموت لمصر ، وإن سقطنا نسقط رجالا » .

وكانت علاقة علي ماهر غير ثابتة بأصدقائه وكانت تتغير حسب الظروف وكثيرا ما كانت تجر عليه هذه السياسة عداوة الزملاء والأحزاب ، ونلاحظ أن الخلافات السياسية بين علي ماهر وأصدقائه وزملائه فى

العمل لم تترك أثرا بالنسبة له على العلاقات الشخصية
التي تربطه بهؤلاء الأصدقاء .

وكانت من أهم عادات علي ماهر ، أنه كان يقيم
مأدبة غذاء كل يوم أربعاء بمنزله بالجيزة ويجتمع فيها
خاصته بدعوة مفتوحة منه تتكرر كل أسبوع وكانت
هذه العادة أبرز ما في حياته الاجتماعية ، وكانت المائدة
تضم لفيفا من أصدقاء علي ماهر وبعض الصحفيين وبعض
أساتذة الجامعة . وكان علي كل واحد من المدعويين أن
يطرح للبحث إحدى مسائل الأسبوع ويبدى فيها رأيه
ثم يتعرض لها رفعة علي ماهر بالتعليق وبعد ذلك يسأل
المدعويين ، وكان علي ماهر يحرص على أن يعرض أحد
المدعويين لكتاب عربي وآخر أجنبي ، وكان يبحث
ضيوفه على الاطلاع على المراجع الأجنبية ودعوة الشباب
الى الاهتمام بها لملاحقة التطور الفكرى والاتصال
بالعالم .

وكان علي ماهر حريصا على أن يقضى عطلة نهاية
الأسبوع في عزبته «القصر الأخضر» بين الفلاحين
وكثيرا ما كان يقيم الولائم لأهل العزبة والبلاذ المجاورة
لها ، حيث كان يقوم بنفسه ومعه بعض المسئولين بخدمة
الفلاحين في هذه المناسبات .

أما أهم صفات علي ماهر ، فقد أجمعت المصادر على أنه اتصف بالذكاء والدهاء السياسي والمرونة ، والطابع العسكري في جسم الأمور . وكان عصبي المزاج ، سريع الغضب ، ومن صفاته أيضا أنه كان متحملا بالأدب الاجتماعي وكثرة النشاط .

تدرج علي ماهر الوظيفي حتى عام ١٩٢٥ :

عندما تخرج علي ماهر في مدرسة الحقوق بادر الى العمل بالمحاماه أمام المحاكم الأهلية والمختلطة ، وكانت المحاماه أمام القضاء المختلط حكرا على الأجانب نظرا لأن اجراءات التقاضي كانت تتم باللغات الأجنبية ، ولكفاءة علي ماهر شق طريقه في المحاماه بنجاح واضح ومن عوامل نجاحه في هذه المهنة تكوينه الطبقي حيث نشأ في أسرة لها صلات قوية بكثير من رجال الدولة في مصر ومهدله ذلك طريق التعرف على كثير من مشاهير رجال المحاماه مما جعل هؤلاء بدورهم يقدمون العون والمساعدة لشاب له المواصفات التي تؤهله لاقتحام هذا الميدان والنجاح فيه .

وامتاز علي ماهر في المحاماه امتيازاً جعل نظارة المقانية (وزارة العدل) تختاره للقضاء بعد ثلاث

سنوات من عمله بالمحاماه ، فعين قاضيا بمحكمة مصر الأهلية في ٩ مارس سنة ١٩٠٧ وظل يعمل قاضيا حتى ٩ يناير ١٩١٢ . وكان من مميزات على ماهر أثناء السنوات الخمس التي تولى فيها القضاء أنه لم يتقيد بحرفية القانون بل ينظر الى القضايا التي يفصل فيها نظرة اجتماعية الى جانب النظرة القضائية البحتة .

رقى على ماهر في ١٠ يناير سنة ١٩١٢ الى درجة وكيل النائب العمومي وظل يشغل هذا المنصب حتى ٣٠ مايو ١٩١٤ ، ومن المواقف المشرفة التي وقفها خلال عمله في هذه الفترة تحقيقه مع محمد فريد ورفضه اصدار أمر بالقبض عليه ، حيث كان فريد قد ألقى خطبة في المؤتمر السنوي للحزب الوطني في ٢٢ مارس ١٩١٢ . ولم يرض الحكومة هذا الموقف وقررت نقل التحقيق من يده وعهدت به الى على توفيق رئيس نيابة مصر ، وكان الغرض من هذا التدخل أن يتم القبض على فريد بسرعة ولكن فشلت خطة الحكومة حيث هاجر محمد فريد من مصر ووصل الآستانة في ٣١ مارس ١٩١٢ .

ونقل على ماهر وكيل النائب العمومي الى ناظر (مدير) ادارة المجالس الحسبية في أول يونيه ١٩١٤ ،

وظل يشغل هذه الوظيفة حتى ١٨ يونيه ١٩١٩ .
وصدر في ١٩ يونيه مرسوم بتعيين علي ماهر وكيلا
لمحكمة أسسوط الأهلية بمرتبة شهرى قدره سبعون
جنيها . وقد كان هذا التعيين بمثابة ابعاد لعل ماهر
عن الاستمرار فى المشاركة فى ثورة ١٩١٩ وذلك
بتعيينه فى منطقة نائية بعيدة عن ثورة الأحداث .
وأدرك علي ماهر هدف الحكومة من هذا النقل فرفضه
ولذا قرر مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥
سبتمبر سنة ١٩١٩ فصل علي ماهر من وظيفته . وأرجح
أن هذا النقل قد تم لوقف نشاط ماهر السياسى ، فلما
لم تفلح خطة الحكومة فى إلزامه بالعمل قررت فصله
بعد أن فضل خدمة وطنه فى هذه الفترة الحرجة من
تاريخه وضعى برداء القضاء والمرتبة المرتفع من أجل
القضية المصرية .

وعقب انتهاء أعمال لجنة الدستور تم تعيين
علي ماهر « ناضرا لمدرسة الحقوق » بمقتضى القرار
الوزارى رقم « ٣٦٢ » فى ٢٩ أبريل ١٩٢٣ ، وعرف
عن علي ماهر أثناء عمله بمدرسة الحقوق الكفاءة فى
العمل . ولقد اختار تدريس مادة « القانون الدولى
العام » وفى هذه الفترة ألف أول كتاب باللغة العربية

فى مادة القانون الدولى العام (١) -

وظل على ماهر فى منصب ناظر مدرسة الحقوق الى
أن شكلت وزارة أحمد زيور الأولى فعين وكيلا لوزارة
المعارف فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ ، ودام عمله هذا ثلاثة
أشهر تقريبا حلت بعدها الانتخابات العامة فطلب منه
عبد الخالق ثروت أن يقتحم معركتها فدخلها وفاز
بالنيابة عن دائرة الوايلي ، ثم عين وكيلا لحزب الاتحاد
سنة ١٩٢٥ ، فوزيرا للمعارف العمومية فى ١٣
مارس ١٩٢٥ -

(١) على ماهر : القانون الدولى العام ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة

٢٣ - ١٩٢٤ -

الفصل الثانى

على ماهر وثورة ١٩١٩

قبل اندلاع ثورة ١٩١٩ وبينما كانت عناصر الثورة تتجمع والزعامات الرئيسية تضع مخططاتها للمطالبة بتحقيق استقلال الوطن ، نجد أنه فى نفس الوقت كانت هناك مجموعات أخرى من بعض ذوى الكفاءة والمقدرة وممن يتصفون بالديناميكية الثورية يبحثون عن زعيم لقيادتهم لتحقيق الأماني الوطنية ومن بين هؤلاء الرجال على ماهر ومصطفى النحاس وغيرهما ، وكانوا يعقدون الاجتماعات لبحث مستقبل القضية المصرية ، وفى أحد هذه الاجتماعات عرض مصطفى النحاس فكرة ضم مجموعة من الوطنيين اليهم للعمل على نشر الدعاية للقضية المصرية فى أوروبا وأمريكا على هدى من مبادئ الرئيس الأمريكى ويلسون .

ورافت الفكرة لجميع زملاء مصطفى النحاس فتناولوها بالبحث والدراسة وانتهوا الى أنهم جنود

مجهولون لا يسمع عنهم الشعب شيئاً ، وقرروا لنجاح هذه الخطة أن تتقدمهم أسماء ذات شهرة بهدف نجاح هذه الفكرة ووقع اختيارهم على سعد زغلول ليكون قائدا وزعيما لهذه الجماعة وأخبرهم على ماهر أنه يعرف عبد العزيز فهمي ، وربما تمكن من اقناعه بمخاطبة سعد زغلول بهذه الأفكار وقيادته لتلك الحركة .

وبالفعل ذهب على ماهر ومصطفى النحاس لزيارة عبد العزيز فهمي أكثر من مرة وحول هذه الزيارات ذكر مصطفى النحاس : « . . . » وزار على ماهر عبد العزيز فهمي بك ، ثم قمت أنا (مصطفى النحاس) بزيارته وتتابعت الزيارات وذات مساء مال علينا عبد العزيز فهمي بك وقال بصوت خافت ، اسمع . . . لقد فكرنا فيما فكرتم فيه أنتم ونفذنا الفكرة . . . هذا الأمر سر لكما وأود ألا يعلم به أحد . . . اني وسعد باشا وعلى شعراوي باشا ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك نواصل الاجتماع والبحث في تأليف وفد يسافر الى أوروبا لبسط قضية مصر أمام ساستها . . . هذا سر بيني وبينكما فاكتماه في أعماق قلوبكما والزمنا وصحبكما كل هدوء الآن ، ولا تكثرا من التردد علينا لئلا تلتفت أنظار السلطة إلينا فتحوم

الشكوك حولنا . . . (١) »

وبهذه الاتصالات بدأت وقائع مشاركة على ماهر
في أحداث ثورة ١٩١٩ .

على ماهر واضراب الموظفين :

لم يكن للموظفين عمل يذكر في بداية الثورة ،
وقد فكر بعض صغار الموظفين في الاضراب مشاركة
للأمة في حركتها العامة ولكنهم أخفقوا في مسعاهم اذ
عارضت غالبية الموظفين وخاصة كبارهم خشية عواقبه ،
وكل ما فعله فريق منهم أن وقعوا عرائض احتجاج على
اعتقال سعد وصحبه رفعوها الى السلطان * ولما نشرت
خطبة اللورد كيرزون التي ألقاها أمام مجلس اللوردات
في ٢٤ مارس عام ١٩١٩ وقد أثنى على الموظفين ورجال
الجيش المصرى ورجال البوليس ، وذكر أن سلوكهم أثناء
الثورة وعدم اشتراكهم فيها دليل على صداقتهم للانجليز
وعدم رضائهم على الثائرين * ولقد استاء الموظفون عامة
من هذه الخطبة ، اذ جعلتهم في مركز حرج أمام الرأى
العام ، لما احتوته من اتهامهم بالانحياز الى صف الاحتلال
والحماية والتنكر للحركة الوطنية فكتب الموظفون
عرائض احتجاج على الخطبة والحالة القائمة في مصر

(١) صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدي ، ص ٢٤ - ٢٥ .

وقعها الموظفون في مختلف الوزارات ورفعوها الى السلطان وقدموا صورا منها الى معتمدى الدول في مصر .

وأعلن الموظفون عزمهم على الاضراب اظهنا را لشعورهم الوطنى وتضامنهم مع الأمة ، وكان تنظيم هذا الاضراب راجعا الى الطريقة العملية التى دبرت بها حركتهم فى مكتب على ماهر مدير ادارة المجالس الحسبية بالذات . فقد اجتمع النواب عن الموظفين فيه وطرحوا عليهم مسألة الاضراب فرأى بعضهم أن يستمر الاضراب الى مالا نهاية ، ورأى فريق آخر أن يستمر الاضراب لمدة طويلة ، ورأى جانب آخر أن يظل الاضراب ثلاثة أيام فقط . وكان اتجاه على ماهر هو الأخذ بأقل مدة ممكنة للاضراب ، وأقنع رفاقه بأضعف التيارات للأجماع من ناحية ، واقتناعا من ناحية أخرى بأن الموظفين اذا سهل خروجهم من دور الحكومة فان عودتهم اليها ستكون من أصعب الأمور ، وقرر أن يبدأ الاضراب بعد صرف المرتبات حتى يكون تحمل النفقات ميسورا .

وكان يطلب من على ماهر أن يعقد لجنة مندوبى الموظفين خارج ديوان وزارة الحقانية — حيث يوجد مكتبه — ولكنه كان يرفض هذا الطلب اذ اعتبر نفسه ورفاقه

مطالبين بحقوق وطنية فى هذه الفترة التاريخية من حياة الأمة المصرية ، ولا يوجد أدنى تعارض بين المطالبة بهذه الحقوق وقيام الموظفين بواجباتهم العامة .

وقد بدأ الاضراب الأول للموظفين لمدة ثلاثة أيام تنتهى فى ٥ أبريل عام ١٩١٩ ، وكان الظن أن ينتهى الاضراب على أثر الافراج عن سعد زغلول ورفاقه فى ٦ أبريل وما أعقب ذلك من تشكيل وزارة حسين رشدى الرابعة ، ولكن روح الاضراب تجددت لدى الموظفين بعد تأليف الوزارة ، واتفوا اللجنة التى سميت « لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها » وجرى انتخابها بواسطة الموظفين ، وكان على ماهر أحد هؤلاء الأعضاء المنتخبين ، وكان الغرض من تأليف هذه اللجنة تنظيم شئون الموظفين ووضع الخطط السليمة لنجاح الاضراب .

كانت باكورة أعمال هذه اللجنة أن اجتمعت بوزارة الحقانية يوم ١٠ أبريل سنة ١٩١٩ وقررت اضراب الموظفين عن العمل ابتداء من ١٢ أبريل الا اذا أجيبَت المطالب الآتية :

١ - تصرح الحكومة بصفة رسمية بصحة توكيل سعد زغلول باشا عن الأمة فى مطالبها أمام مؤتمر السلام .

٢ - تصرّح الحكومة بصفة رسمية أيضا أن تشكيل الوزارة لا يستفاد منه قبول الحماية وأن حالة مصر بعد زوال السيادة التركية عنها معلق البت فيها على قرار مؤتمر السلام .

٣ - رفع الأحكام العرفية وسحب الجنود المسلحة من الشوارع بجميع المدن والبنادر والقرى وتفويض الأمن والنظام الى البوليس المصرى .

ورفعت اللجنة هذا القرار الى حسين رشدى رئيس الوزراء وفى أعقاب ذلك دارت مباحثات طويلة بين الوزراء ووضّعوا نص تصريح يحقق بعض مطالب الموظفين ، ولكن الجانب البريطانى رفض هذا التصريح ولم يوافق على نشره . وكان هذا الاضراب يشكل شبحا مخيفا للسلطات البريطانية ، كما كان للاضراب أثره على خطورة انتقال جهاز الدولة من سيطرة السلطات البريطانية الى معسكر الثورة واصابة جهاز الدولة الإدارى بالشلل التام وما سببته على ذلك من تعطيل دفة العمل الحكومى ووقف مصالح الأجانب والمصريين وأثر ذلك فى ازدياد اشتعال نيران الثورة .

وفى ١٦ أبريل سنة ١٩١٩ ، استدعى رئيس الوزراء على مساهر باعتباره المحرك الأول لاضراب

الموظفين ، وألح عليه في دعوة الموظفين للعودة ، وأوضح له أنه منع الانجليز من اتخاذ وسائل عنيفة ضد الموظفين .

وفي ١٧ أبريل ، استقبل للمرة الثانية على ماهر ودار بينهما نقاش حول مسألة اضراب الموظفين ، فقد أخبره حسين رشدي : « أن ثمة خطرا شديدا يهدد الموظفين اذا هم أصروا على موقفهم . فأجابه على ماهر بك : وما الذي انتهى اليه قراركم في المسألة العنامة التي وردت في مطالب الموظفين » ؟

فأجابه رشدي : لم أستطع عمل شيء في هذا ، فرد عليه على ماهر بقوله :

اذن فأنت لم تدعن الا لتهددنا ؟ اعلم أن هذا غير مجد شيئا . . . (١) »

ونتيجة لعدم نجاح حسين رشدي في اقناع على ماهر بالتأثير على زملائه أعضاء لجنة الموظفين باتخاذ قرار بعودة الموظفين الى العمل ، واتساع نطاق الاضراب ابتداء من يوم ١٦ أبريل قدم حسين رشدي استقالة الوزارة الى السلطان في ٢١ أبريل .

(١) يوسف نحاس : ذكريات سعد ، عبد العزيز ، ماهر ورفاقه في ثورة

وفى أعقاب تقديم حسين رشدى استقالته ، اجتمع عشرة أعضاء من لجنة الموظفين بصفة عاجلة فى منتصف الليل - وكان على ماهر أحد هؤلاء العشرة - وقرروا عودة جميع الموظفين الى العمل ، وذكروا أن استقالة الوزارة تعد ترضية لهم ، ولكن الحقيقة أنهم علموا بالانذار الذى أعده للنبي للموظفين بالعودة الى العمل والا سيتعرضوا للجزاء الرادع الذى يصل الى درجة الفصل من سجلات الحكومة فبادر هؤلاء الأعضاء العشرة الى الاجتماع واتخذوا القرار السابق بعودة الموظفين حتى لا يقال أنهم رضخوا لانذار النبي . وقد نشر منشور النبي الى الموظفين ومنشور لجنة العشرة فى ٢٢ أبريل ، وقد بدأ الموظفون فى العودة الى العمل ابتداء من ٢٣ أبريل سنة ١٩١٩ . واعتقد أن هذه العودة ترجع الى انذار النبي ولم يكن قرار لجنة العشرة الا حفاظا على ماء الوجه لأعضاء لجنة موظفى الحكومة .

انضمام على ماهر الى الوفد :

قرر الوفد المصرى ضم على ماهر الى أعضائه فى ٧ نوفمبر ١٩١٩ ، نظرا لكفاءته وهمته فى خدمة القضية المصرية وقد ظهر ذلك بشكل واضح فى تنظيم اضراب الموظفين .

ولم يمض أكثر من أسبوعين على ضم على ماهر حتى
آلت السلطة البريطانية القبض عليه نظرا لنشاطه
السياسي ومقاومته للحماية ، فالحكومة البريطانية منذ
نشوب ثورة ١٩١٩ وهى تسعى الى احباط الحركة
الوطنية ، ومن ذلك أرسلت اللتي الى مصر لتحقيق
غائتين : الغاية الأولى اخماد الثورة بالطرق التى يراها
ضرورية لذلك ، والثانية ادارة البلاد بما تتطلبه
استمرار الحماية على مصر ، وفى الوقت نفسه أخذت
الحكومة البريطانية تهيبء للحماية الاطار القانونى
الشرعى الذى كانت تفتقر اليه ، وهذا الاطار القانونى
لم يكن من المستطاع توفيره للحماية الا بوسيلتين هما
الحصول على الاعتراف الدولى بهذه الحماية ، والثانية
على اعتراف الشعب المصرى نفسه بها ، ولقد كانت
وسيلة الحكومة البريطانية لتحقيق الغرض الأول هو
الضغط على الدول الصديقة وغير الصديقة فى باريس
للحصول على اعترافها بالحماية على مصر ، أما الوسيلة
الأخرى لتحقيق الغرض الثانى فهى ارسال لجنة الى مصر
لهذا الغرض تحت اسم لجنة التحقيق (لجنة ملنر) .

وازام الرفض المصرى لتأليف لجنة ملنر وقيام
مظاهرات الاحتجاج فى مصر والاسكندرية ، وافاضة

الصحف فى نشر البرساتل متضمنة الاحتجاج على اللجنة ومقاطعتها ، أصدر اللنبى بياناً من دار الحماية فى ١٤ نوفمبر ١٩١٩ أعلن فيه قرب قدوم لجنة ملنر التى سيكون من مهامها اقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر تحت الحماية .

وقد رد على ماهر على هذا البيان بكلمات قوية نشرت فى الجرائد على هيئة بيان صادر من لجنة الوفد المركزية بالقاهرة فى ١٦ نوفمبر وتضمن رفض الحماية والمطالبة بالاستقلال التام ومن أجل ذلك ألقت السلطة البريطانية القبض على محمود سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية ونائبه ابراهيم سعيد ونقلوا الى منزليهما بالريف ، بينما اعتقلت على ماهر فى ٢١ نوفمبر ١٩١٩ فى قشلاق قصر النيل .

وما أن أفرج عن على ماهر فى ٣ يناير سنة ١٩٢٠ ، حتى أوفدته لجنة الوفد المركزية مباشرة الى باريس فى ٩ يناير ، يحمل خطابين الى الوفد المصرى أحدهما من حسين رشدى وعدلى يكن وعبد الخالق ثروت ويتضمن المحادثات التى دارت بين هؤلاء الوزراء الثلاثة وملنر . أما الخطاب الثانى ، فقد كان من لجنة الوفد المركزية وصفت فيه الحالة العامة فى البلاد وتناولت

فيه أيضا تصريح لجنة ملنر ورفض المفاوضات معها
واحالة هذا الأمر الى الوفد اذا لم ير في ذلك تعارضا
بين الاستقلال التام والمصالح البريطانية . وكانت
مهمة علي ماهر الثانية هي السعي لتصفية جو الخلاف
الذي نشأ بين أعضاء الوفد بباريس ، ووصل علي ماهر
الى باريس في ١٤ يناير سنة ١٩٢٠ وقابل سعد
زغلول وسلمه الخطابين وتحدث معه عن وحدة الأمة
ووقوفها خلف الوفد . ونجح ماهر في تصفية الخلافات
بين أعضاء الوفد، وعادت المياه الى مجاريها بين الأعضاء
وعادت الجلسات الى مجراها الطبيعي وتبادل الزملاء
الزيارات الودية .

علي ماهر ومباحثات سعد - ملنر :

لم يكن دور علي ماهر مقتصرا فقط على اصلاح
ذات البين بين أعضاء الوفد ، بل ساهم في المباحثات
التي دارت بين الوفد ولجنة ملنر ، فبعد أن انتهت
معركة المقاطعة بقبول الوفد ولجنة ملنر للتفاوض
للوصول الى اتفاق يحقق كلا من استقلال مصر وصيانة
مصالح بريطانيا ، أرسل اللورد ملنر المستر «هرست»
في ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ الى باريس لدعوة الوفد لهذه
المباحثات بين الوفد ولجنة ملنر في لندن ، وقد أراد

سعد زغلول أن يرجع الى الأمة لاستشارتها في أمر السفر الى لندن فاقترح على ماهر لتحقيق ذلك أن يطلب من أحمد شوقي بك - الشاعر الوطني - أن يكتب دعاء يتلى في المساجد والكنائس ليكلل الله جهود الوفد بالنجاح ومباحثاته بلندن . وقد تم الدعاء فكان ذلك بمثابة اذن وتصديق من الأمة على السفر وانحلت بذلك هذه العقدة واتضح معها المعية على ماهر وحسن تصرفه .

ورأى الوفد قبل تلبية الدعوة ايفاد ثلاثة من أعضائه وهم : على ماهر وعبد العزيز فهمي ومحمد محمود ، فسافر عدلى يكن والأعضاء الثلاثة في ٢٣ مايو ١٩٢٠ الى لندن بغية التأكد من أن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تعترف بالاستقلال الحقيقي لمصر مع احترام المصالح البريطانية الحقيقية على طريقة لاتمحو ولا تعطل هذا الاستقلال وتجعله حماية مستورة . ثم التأكد كذلك من أن لجنة ملتر تعتبر الوفد نائبا عن الأمة المصرية وليس مجرد شاهد في قضية تحقيق . ولقد أسفرت المراسلات بين المندوبين الثلاثة وسعد زغلول الى موافقة الأخير وبرفقته بقية الزملاء على السفر الى لندن في ٥ يونيه ١٩٢٠ . ووصل سعد والأعضاء الباقون

معه فى باريس الى لندن وجرت المباحثات فى لندن يوم
٩ يونيه ، ورأس سعد زغلول الجانب المصرى ، بينما
رأس الجانب البريطانى ملنر .

وفى جلسة المباحثات التى دارت بين سعد وملنر
يوم ٢ يولييه ١٩٢٠ اقترح ملنر تأليف لجنة فنية
مشتركة من رجال القانون من الجانبين المصرى
والانجليزى لوضع مذكرة وافية عن الامتيازات الأجنبية
وحقوق الأجانب وهذه الاقتراحات تكون موضوع
المناقشة والتعديل أو الاقرار ، وقد وافق سعد زغلول
على هذا الاقتراح وتألقت اللجنة التشريعية على الوجه
الآتى :

— يمثل الجانب المصرى : على ماهر وعبد العزيز
فهمى ومحمد على علوبة .

— يمثل الجانب البريطانى : هرست ويعاونه اثنان
من رجال القانون فى الحكومة البريطانية .

وقد أسفرت المباحثات عن مشروع معاهدة بين
مصر وانجلترا قدمه ملنر الى الوفد فى ١٧ يولييه ١٩٢٠
ورفضه أعضاء الوفد ، ومشروع قدمه الوفد الى ملنر
فى ١٩ يولييه وقد رفضته لجنة ملنر أيضا .

وقد قامت لجنة ملنر بوضع مشروع جديد ، وقد
قدم هذا المشروع الى الوفد في ١٠ أغسطس سنة
١٩٢٠ ، وفي ١٥ أغسطس تبادل أعضاء الوفد الرأي
في مسألة الذين يسافرون الى مصر لعرض المشروع على
الامة ، ثم أصدر الوفد القرار الآتي :

١ - اختيار علي ماهر ولطفى السيد ومحمد محمود
وعبد اللطيف المكباتي للسفر الى مصر لاستشارة الامة
في المشروع .

٢ - الالتزام بسياسة الحياد التام في عرض
المشروع .

٣ - بيان كل الحقائق كما يعرفها الوفد .

٤ - يضم الى الأعضاء الأربعة ويشترك معهم في
مهمتهم مصطفى النحاس وويصا واصف والدكتور
حافظ عفيفي الموجودون في مصر .

ولقد بدأ أعضاء الوفد المنتدبون مهمتهم في
استطلاع رأى الهيئات والجماعات ، وقد أجمعت الغالبية
العظمى على قبول المشروع مع ادخال بعض التحفظات
عليه . أما فيما يتعلق بمندوبي الاستشارة الأربعة
ومنهم علي ماهر فالمصادر تكاد تتفق على تباين نزعتها

على أنهم لم يقفوا عند عرض المشروع وحسب ، بل ذهبوا الى أبعد من ذلك فراحوا يجندونه للأمة من ناحية ، ويوسعون في تفسيراتهم لبعض نصوصه ، وبذلك خرجوا على مهمتهم الأصلية المكلفين بها وهى عرض المشروع بطريقة محايدة .

وبعد أن قضى المندوبون أكثر من ثلاثة أسابيع في مصر وأدوا مهمتهم عادوا الى باريس في أول أكتوبر ١٩٢٠ ، وفي أعقاب ذلك اتصل الوفد بلندن لاتمام المباحثات وإصدار ملتر بدعوة أعضاء الوفد ، وفي لندن بدأت المفاوضات في ٢٣ أكتوبر ، وقد عقدت الجلسة الثانية والأخيرة من المباحثات في ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بين أعضاء الوفد المصري ولجنة ملتر وفيها ألقى ملتر بيانا أوضح فيه أن بحث مسألة الأمانى الوطنية (التحفظات) يجب أن تؤجل لمرحلة المفاوضات الرسمية المقبلة بين ممثلى الحكومتين وأن هذا رأى أعضاء اللجنة بالاجماع والمهم أن تقوم وزارة ثقة في مصر يؤيدها الوفد ، وأعلن انتهاء المباحثات بين الوفد ولجنته لكى يقدم تقريره الى الحكومة البريطانية .

فما سبق يتبين أن على ماهر بذل غاية جهده منذ لحظة وصوله الى باريس لاحلال الوئام بين أعضاء

الوفد ، ولم يتوقف برهة فى سبيل تحقيق هذا الهدف ،
كما ساهم أيضا فى المباحثات التى دارت بين سعد وملنر
واستغل وقت فراغه فى الاطلاع على الدراسات
القانونية ، وقام بالدعاية للقضية المصرية خير قيام .

على ماهر وموقفه من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ :

صدر تصريح ٢٨ فبراير من جانب انجلترا فقط
وفيه اعترفت انجلترا بانتهاء الحماية وأن مصر دولة
مستقلة ذات سيادة والغناء الأحكام العرفية بمجرد
إصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات ، وتحفظ
مع ذلك وبصورة مطلقة بمسائل أربع لمفاوضات مقبلة
وبقاء الحالة فيما يتعلق بها على ماهى عليه الى أن يتم
بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهى :

- ١ - الدفاع عن مصر .
- ٢ - حماية الأجانب .
- ٣ - حماية الأقليات .
- ٤ - السوادن .

وبعد اعلان هذا التصريح حدث خلاف بين على
ماهر وزملائه أعضاء الوفد اذ كان من المرشحين به ومن

أجل ذلك استقال من الوفد فى ١٨ مارس عام ١٩٢٢ ،
وقد طلب الكثيرون من على ماهر أن يوضح أسباب
استقالته من الوفد فكتب كلمة نشرت بالأخبار أوضح
فيها أنه اختلف مع زملائه فى تقدير هذا التصريح وفى
رسم الخطة الجديدة التى توصلهم الى تحقيق مطالب
الامة ، فقد كان من رأى على ماهر أن تصريح ٢٨
فبراير هو خطوة فى سبيل الاتفاق مع بريطانيا فهو
من الوجهة النظرية القانونية يعترف باستقلال مصر
وسياستها ويلغى حماية عام ١٩١٤ المنصوص عليها فى
معاهدة فرساي عام ١٩١٩ ، وقد أعلنت مصر استقلالها
وسجلت الدول اعلانها فأصبحت مصر دولة مستقلة وهى
بهذه الصفة ستفاوض انجلترا وذلك مما يقوى
مركزها . وقد كان عدم صدور مثل هذا التصريح فى
سنة ١٩٢٠ سببا فى انقطاع المفاوضة بين الوفد
المصرى ولجنة ملنر ، ويرى أيضا أن أهمية التصريح
تسمح بمطالبة الحكومة الجديدة باحياء صيغ التصريح
وادخالها فى دائرة العمل والتطبيق واستثمار النتائج
المرتبة عليها فى جميع فروع الحكومة ومظاهر الحياة
المصرية ، فهو ينظر الى ظروف التصريح نظرتة الى الواقع
الحربية التى يتخلى فيها أحد الجيوش المتحاربين عن مكان
فيتحتم على الجيش الآخر احتلال هذا المكان ، ويعتبر هذا

التصريح أول ثمرة لجهود المصريين جميعا وأن اجتناء هذه
الثمرة لأكبر مشجع على التريث لحظة واحدة فى مضاعفة
جهادها والسير الى الأمام بعزيمة صادقة حتى بلوغ
الغاية الكبرى (الاستقلال التام) وأن الطريق لتحقيق
هذه الغاية وعر لم يقطع منها الا المرحلة الأولى والوسيلة
الأسمى لبلوغ هذا الهدف هو السعى الى تجديد الوحدة
القومية وإيجاد روح التضامن بين الأمة والحكومة ،
وبقيام الهيئة النيابية فان ذلك سيؤدى الى تهيئة الظروف
لمفاوضات مقبلة للعمل على وضع حد لهذه التسوية
المؤقتة والسياسة القوية لتحقيق ذلك هى سياسة
التفاهم والشورى والاتحاد والتعاون والمجربة والعدل
والبناء .

ومما لا شك فيه أن مصر لو كانت أقبلت على هذا
الدور الجديد من أدوار علاقتها بانجلترا متحدة الكلمة
مؤتلفة القلوب آخذة بدواعى النظام ملتزمة جانب
الحكمة لأصابت خيرا كثيرا .

على ماهر عضوا بلجنة الدستور (أبريل - أكتوبر
١٩٢٢) :

كان طبيعيا بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى
أعطى مصر استقلالا مشروطا أن تعمل الحكومة على

أرساء النظام السياسى على أسس ديمقراطية سليمة وتحقيقا لذلك دعت الجماعات السياسية للمساهمة معها فى وضع دستور للبلاد ، بيد أن الوفد والحزب الوطنى طلبا أن تتولى هذه المهمة جمعية وطنية منتخبة من الشعب وليس لجنة حكومية ، فلما امتنعت الحكومة عن تحقيق هذه الرغبة رفضا الاشتراك فى هذه المهمة عن طريق لجنة حكومية .

وإزاء ذلك ألفت وزارة عبد الخالق ثروت فى ٣ أبريل لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب من ثلاثين عضوا يرأسها حسين رشدى وينوب عنه أحمد حشمت ، وقد جمعت اللجنة صفوة من رجال القانون والعلماء والرؤساء الروحانيين والأعيان ، وكان على ماهر أحد هؤلاء الأعضاء المعينين .

عقدت اللجنة جلساتها فيما بين ١١ أبريل و٢٦ أكتوبر ١٩٢٢ فاستمر بذلك عملها ستة أشهر متوالية، ومن خلال الاطلاع على محاضر جلسات لجنة الدستور وجدت أن على ماهر كان حريصا على حضور جميع الجلسات التى عقدت وكان له باع طويل فى المناقشات التى دارت فى اللجنة . وفى الجلسة الثانية للجنة الدستور (١٣ أبريل ١٩٢٢) وافقت الهيئة على

اقترح لحسين رشدى بانتخاب لجنة فرعية من بين أعضاء لجنة الدستور لوضع المبادئ الدستورية العامة وعرضها على اللجنة العامة لكى يؤخذ بها فى الدستور وقانون الانتخاب . وحصل على ماهر على ٢٥ صوتا وأصبح أحد أعضاء هذه اللجنة التى تكونت من ثمانية عشر عضوا . وقد عقدت هذه اللجنة ثمانى عشرة جلسة من ١٩ أبريل الى ٢٠ مايو ١٩٢٢ حصلت فى أثنائها المناقشات فى المبادئ وأسفرت عن مائة وعشرين قرارا خاصا بالقواعد العامة .

ولقد وضح من مناقشات لجنة المبادئ العامة (لجنة الثمانية عشر) واللجنة العامة وجود ثلاثة اتجاهات واضحة المعالم بين الأعضاء، الاتجاه الأول «أوتوقراطى» ومثله أنصار الملك فؤاد وهم حريصون على أن يملك الملك ويحكم فى نفس الوقت . والاتجاه الثانى «جماعة الملكيين المعتدلين» ومثله أنصار الحكومة ومع اتجاه أفكارهم الى أن الأمة مصدر السلطان الا أن أفكارهم لم تكن على نمط واحد وكانت على درجات متفاوتة حسب الموضوعات المطروحة للمناقشة . والاتجاه الثالث تمثل فى «جماعة الملكية الدستورية» وهذا الفريق حريص على الدفاع عن سلطة الأمة

وسيادتها والأخذ بمبدأ المسئولية الوزارية وضرورة الفصل بين السلطات ، ومثله في اللجنة عدد قليل كان في مقدمتهم علي ماهر وعبد اللطيف المكباتي ومحمد علي علوبه وعلي المنزلاوي * وكانت نظرية علي ماهر أن إطلاق اليد خير مدرب علي تحمل المسئوليات ، ولذا نجد أنه كان من أنصار أن ينص في الدستور علي مبدأ سلطة الأمة وأن كل سلطة في البلاد مستمدة من الأمة ولم يسع لابتعاد الملك عن السلطة التشريعية ولكن في نفس الوقت تبني المبدأ الانجليزي الذي يلزم الملك بالتصديق علي ما يقرره المجلسان . . .

وفي جلسة ٢٨ أغسطس ١٩٢٢ ، تقرر تشكيل لجننتين ، لجنة لتحريير الدستور من أربعة أعضاء ، ولجنة لوضع قانون الانتخاب من ستة أعضاء علي أن تكون الرئاسة في اللجننتين لحسين رشدي ، وتم انتخاب عبد العزيز فهمي وعبد الحميد بدوي وتوفيق دوس ومحمود أبو النصر للجنة التحريير ، بينما انتخب علي ماهر وعلي المنزلاوي ومحمد علي وحسن عبد الرازق وتوفيق رفعت وإبراهيم الهلباوي للجنة الانتخاب * وتأكيذا من علي ماهر للمحافظة علي سلطة الأمة طالب أن يتم الانتخاب علي درجة واحدة لأن الأصل أن الانسان

يستعمل حقه بنفسه. وإذا كان هناك ضرورة لوضع بعض الشروط في الناخب فلا بأس من عمل ذلك أسوة بانجلترا

ولقد دعا الملك فؤاد على ماهر ثلاث مرات أثناء اجتماعات لجنة الدستور وطلب إليه تغيير رأيه في بعض الأمور التي كانت تعالج فرفض وكانت نظرية الملك أن الاقلال من المنح أول الأمر ، ثم اضطراد الزيادة خير من الاكثار ، ثم الاضطرار الى الانقاص .

لقد بذل على ماهر مجهودا كبيرا في لجنة الدستور ، فسعى الى قيام نظام الحكم في مصر على أساس الملكية الدستورية وأثبت أنه ذو فكر متطور يقف بجانب الشعب حينما يطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية ، ويدعم أقواله بأدلة دامغة دلت على سعة اطلاعه وعمق تفكيره ، ولكنه كان مثل كثير من أعضاء اللجنة الذين أسرفوا في النقل عن الدساتير الأوروبية التي ثبتت صلاحيتها في البلدان التي طبقت بها ونسوا أن الدساتير إنما توضع للوفاء بحاجيات بلد ما في وقت ما ، ولا يشترط أن ما يتم تطبيقه في بلد آخر يصلح لضر ، فلكل مجتمع ظروفه الثقافية والاجتماعية التي تختلف عن المجتمع الآخر .

موقف علي ماهر من الحياة الحزبية

استطاع سعد زغلول أن يجمع المصريين تحت زعامته خلال ثورة ١٩١٩ ، حيث رأى الشعب فيه صورة الزعيم الذي يبحث عنه ، وأصبحت الحركة الوطنية بتوجيهه حركة مستقلة بذاتها تحتل مكان الصدارة من الحياة السياسية . ولكن كان من الصعب عليه أن يستمر في قيادة كل الفئات التي تصدت للعمل السياسي ، فكان تكوين الأحزاب بعد هبوط تيار الثورة أمرا طبيعيا ، وأخذت تظهر تكتلات سياسية هي امتداد لما كان قبل عام ١٩١٤ مع الاختلاف في التفاصيل نظرا لتطور البلاد خلال الحرب العالمية الأولى ، وعلى ماهر باعتباره أحد السياسيين البارزين خلال هذه الحقبة ، كان له نشاط وموقف من الحياة الحزبية المصرية .

علي ماهر وكيلا لحزب الاتحاد :

تألف حزب الاتحاد في ١٠ يناير سنة ١٩٢٥ ، وقد انضم الى الحزب فئة من الوصوليين أرادوا الافادة من

صلة الحزب بالسراى لينالوا مايبتغون من النفوذ وكراسى
الوزارة ، كما انضم اليه عدد من كبار الضباط
المتقاعدين وعدد آخر استقال من حزب الوفد مثل محمد
سعيد ، وهذه الاستقالات لم تكن لايمان بعقيدة حزب
الاتحاد ، بل كان دافعها المصالح النفعية من وراء حزب
القصر . كما انضم الى حزب الاتحاد على ماهر وصار
وكيلا له بمقتضى جلسة مجلس الادارة فى ٣ مارس
١٩٢٥ ، وتم اختياره عضوا باللجنة التنفيذية للحزب
بجلسة الجمعية العمومية للحزب فى ٢٧ مارس سنة
١٩٢٥ .

ان انضمام على ماهر الى حزب الاتحاد يعد من الأمور
الملفتة للنظر ، فمنذ شبابه كان من المؤمنين بمبادئ
الحزب الوطنى وان لم ينضم اليه من الناحية الرسمية ،
ثم أصبح من الصق المتصلين بسعد زغلول خلال ثورة
١٩١٩ ولعب دورا كبيرا فى التوفيق بين سعد وعدلى
حفاظا على وحدة الأمة ، وبقبوله لتصريح ٢٨ فبراير
سنة ١٩٢٢ ومشاركته فى أعمال لجنة الدستور عد من
رجال حزب الأحرار وان لم ينضم للحزب ، وبعد ذلك
انضم الى حزب الاتحاد وصار وكيلا له ، وهذا الانضمام
من جانب على ماهر الى حزب الاتحاد يدعونا الى التساؤل

عن الأسباب التي أدت الى التقارب بين علي ماهر والقصر ، لاسيما وأنه كان مكروها من الملك فؤاد بسبب ولائه لسعد زغلول أثناء ثورة ١٩١٩ وآرائه التي نادى بها في لجنة الدستور حول ضرورة قيام ملكية دستورية في مصر . ولعل أسباب هذا التقارب ترجع الى ادراك الملك فؤاد أن علي ماهر في كل مايقوم به من أعمال انما تعدوه رغبة مخلصه لخدمة الوطن والعرش . ومن المرجح أن حسن نشأت اتصل بعلي ماهر نظرا لماضيه المشرف في ثورة ١٩١٩ وأثر ذلك على دفع البعض للانضمام الى الحزب ، وقد قبل علي ماهر الاشتراك في الحزب اعتقادا منه بدفع العمل الوطني والمساهمة فيه من خلال قيام حزب الملك (حزب الاتحاد) سيحل محل قوة الوفد ومن هنا تكون الفرصة مواتية له لرسم سياسة قومية للعمل السياسي . ولكن هذه الحسابات كانت خاطئة نتيجة لعدم احتكاكه بالواقع ومعايشة أفراد المجتمع المؤمنة بحزب الوفد وزعيمه سعد زغلول .

بدأ علي ماهر عمله في حزب الاتحاد بنشاط وجدية بحيث أنه أصبح من الناحية العملية الرئيس الفعلي للحزب على الرغم من كون يحيى إبراهيم باشا

الرئيس الرسمي للحزب . وقد شارك على ما هو في تنفيذ سياسة تدعيم سلطة الملك وذلك من خلال المساهمة في الانقلابات الدستورية الثلاثة في عهد وزارات أحمد زيور (١٩٢٥ - ١٩٢٦) ، ومحمد محمود (١٩٢٨ - ١٩٢٩) ، وإسماعيل صدقي (١٩٣٠ - ١٩٣٣) وما ترتب على ذلك من تعطيل البرلمان وقيام وزارات تحكم بمراسيم دستورية غير مستندة إلى أغلبية برلمانية .

وانغية من حزب الاتحاد في تنظيم شؤون الجرائد التي تصدرها شركة الصحافة المصرية على مبادئ حزب الاتحاد وهي «الاتحاد والليبرتيه والشيطان» تم تشكيل اللجنة في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٦ من السيد أبو علي رئيس الشركة رئيساً وعضوية كل من علي ماهر وحلمي عيسى ومحمود أبو النصر واذوار قضيري يضيفهم أعضاء لبحث حالة تلك الجرائد من الوجهة الاقتصادية ومن جهة التحرير والمحززين والعمال وتنظيم الإدارة ، وأصبح علي ماهر منذ يونه عام ١٩٢٧ مشرفاً بصفة عامة على صحف حزب الاتحاد .

ولم يكتف على ماهر بالمشاركة في تنظيم شؤون صحف حزب الاتحاد وتوفير الراحة لمحزري هذه الصحف، بل سعى إلى شرح وتوضيح سياسة الحزب وموقفه من

الأحداث السياسية عن طريق عقد الندوات التي كانت
تقام كرد فعل لتصرفات الوفد والأحرار الدستوريين .
وظل التعاون قائما بين حزب الاتحاد والشعب حتى
وقعت حادثة البدارى وعلى أثرها اختلف على ماهر وزير
الحقانية ووكيل حزب الاتحاد مع اسماعيل صدقى رئيس
مجلس الوزراء حول معالجة مساوئ الإدارة على ضوء
ما كشفت عنه هذه الواقعة ، وأمام استحالة اتفاق
الوزيرين فى العمل خرج ماهر من الوزارة . وحرصا
من حزب الاتحاد على البقاء فى الحكم اجتمعت اللجنة
التنفيذية لحزب الاتحاد للنظر فى الخلاف الذى طرأ بين
على ماهر واسماعيل صدقى وأعلن الحزب تأييده للوزارة
فى سياستها واستمرار معاونته لها . وفى أعقاب ذلك
قدم على ماهر وكيل حزب الاتحاد استقالته من
الحزب .

وتعد استقالة على ماهر من حزب الاتحاد بمثابة
انتهاء ارتباطه بأى حزب سياسى من هذه الفترة حتى
نهاية حياته ، ولكنه فى نفس الوقت كانت له علاقات
قوية مع بعض القوى السياسية والدينية الصغيرة
المنجذب قوية التأثير على الجماهير كجماعة الإخوان المسلمين
ومصر الفتاة ، ومن هنا وثق علاقته بها لاضعاف شوكة

الأحزاب التقليدية وتبنى سياسته الإصلاحية ونشرها بين الشعب حينما تولى الحكم ، وفي نفس الوقت لم يقطع علاقته بالأحزاب ولكن هذه العلاقة كانت تفتقد الى الثقة بينه وبينها فسعى الى مهادنتها جميعا وهو في الحكم لضمان تأييدها له أو التخفيف من حدة هجومها عليه .

على ماهر وجبهة مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) :

أسس على ماهر جبهة مصر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، وقد وجه الدعوة في هذا اليوم الى لفيف كبير من الشيوخ والنواب المستقلين وأعضاء الأحزاب والهيئات السياسية ورجال الفكر والصحافة بمقر دار جبهة مصر بالقاهرة

وفي هذا الاجتماع حرص على ماهر على توضيح الغرض من انشاء هذه الجبهة فقال : « ... ان جبهة مصر ليست حزبا ، انما هي جبهة للمصريين جميعا أمنيتها أن تجمع القوى الحية في البلاد أفرادا وجماعات حول مبادئ رئيسية للسياسة الخارجية والداخلية ، والسياسة الاجتماعية والاقتصادية ، فهي لا ترمى الى جمع الناس حول أفراد لذاتهم ، انما تجمع المواطنين

حول برامج لما تقررة من مبادئ وخطط ، وتدعو
المواطنين الى التعاون القومى التام فى كل وقت وفى كل
حين ، . . . وتدعو الى الاتحاد والالتفاف حول
العرش . . . (١) » .

وبعد مرور عام على تأسيس جبهة مصر تقدم على
ماهر الى الشعب المصرى فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦
بم شروع اجمالى لبرنامج قومى عبارة عن مقترحات
طرحها للمناقشة والمشاورات العامة بغية الوصول الى
الصورة المثالية للمجتمع المصرى وذلك بوضع ميثاق
قومى تلتزم الأحزاب كلها وتؤسس عليه سياسة البلاد .

ولم تتح الفرصة لهذا البرنامج لكى يأخذ دور
التطبيق الا عندما تولى على ماهر الحكم عقب حريق
القاهرة فى ٢٧ يناير عام ١٩٥٢ وعشية قيام حركة
الجيش فى يولييه ١٩٥٢ ، فقد وزع على ماهر برنامج
الجبهة على الوزراء وطالبهم بأن يكون برنامجا لعمل
الوزارة ، ولكن لم يتمكن على ماهر من تطبيق هذا
البرنامج بالكامل ويرجع ذلك الى قصر عمر وزارتيه .
ومما يلفت النظر أنه على الرغم من أن على ماهر رفع
فى برنامج الجبهة شعار «وضع حد أقصى للملكية

(١) على ماهر : جبهة مصر ، ص ٢٠ .

الزراعية الكبيرة» إلا أنه عند التطبيق العملي لقانون
الإصلاح الزراعي ارتد بشدة عن هذا الشعار وعارض
تحديد الملكية الزراعية .

ولكن هل وجدت هذه الدعوة آذانا صاغية من جانب
زعماء الأحزاب السياسية المصرية ؟ وإجابة على ذلك
نقول لم تهتم الأحزاب المصرية ببرنامج جبهة مصر
ويرجع ذلك إلى رغبتهم في عدم التقييد بأي نظام
حديث يخرجهم عن نطاق السياسة الحزبية التي تخضع
لها البلاد ، وليس من مصلحتهم تغيير أساليب الحكم ،
تلك الأساليب التي تضمن لكل فريق منهم العودة إليه
في دوره الانقلابي ، وهي السياسة التي تبناها الملك
لتوسيع سلطاته على حساب الشعب ، وقد عبر الملك
عن استيائه واستهزائه بجبهة مصر التي أسسها على
ماهر في كافة المناسبات التي كان يدعو ماهر لحضورها
لأنها بلاشك كانت ضد سلطته المطلقة .

ولم يؤيد على ماهر في إنشاء هذه الجبهة سوى حزب
الفلاح الاشتراكي (١٩٣٨ - ١٩٥٢) ، ودعت جبهة
الشباب القومي بهذا الحزب الأمة إلى موازنة جبهة مصر
باعتبارها المعبرة الحقيقية عن آماني وأهداف الأمة
القومية .

وقد اعتمد على ماهر على فرق الشباب التي شكلها هذا الحزب منذ توليه الوزارة في أغسطس ١٩٣٩ للقيام بدور الدعاية لوزارته في الريف ، وحين اعتقل على ماهر سنة ١٩٤٢ كان حزب الفلاح في مقدمة الأحزاب التي طالبت بالافراج عنه ، ونصب قادة حزب الفلاح أنفسهم دعاة للجبهة بين صفوف الفلاحين واستمر هذا الحزب في عضويته للجبهة حتى سنة ١٩٥٢ .

من هذا يتبين أن جبهة مصر لم يلتف حولها وحول رئيسها (على ماهر) سوى نفر قليل من الشباب المخلص ، وسعى على ماهر طوال رئاسته للجبهة الى تحقيق الوحدة والائتلاف بين الأحزاب ولكن هذه الدعوة لم تجد آذانا صاغية ، ولذا فيمكن القول بأن جبهة مصر كانت الناقذة المعبرة عن سياسة على ماهر - ومجموعة من الشباب التي كانت تتطلع الى استخدامه لتطبيق مبادئها في النهوض بالطبقة الكادحة من العمال والفلاحين .

على ماهر ومفهوم الحياة الحزبية السليمة :

في حديث صحفي لعلى ماهر الى جريدة الأهرام في ٢٠/٤/١٩٤٥ أوضح أنه لا يؤمن بقيام الحزب الواحد

لأن الروح الديمقراطية الصحيحة هي في هذه الوحدة القائمة على مناقشة الآراء المتعددة والمفاضلة بين وجهات النظر المختلفة لاستخلاص خير مافيهما والتعاون في تحقيقه وخير للبلاد أن تعيش بلا أحزاب من أن تعيش بحزب واحد يسيطر عليها ويجند مواطنيها . وفي نفس الوقت لا يقر على ماهر تعدد الأحزاب ذات البرامج والمبادئ المتشابهة اعتقاداً منه بأن قيام مثل هذا النوع من الحزبية في بلد من البلاد كفيل بتحطيم كيانه السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، لأن النضال بين هذه الأحزاب ينتهي الى نضال دائم أساسه الحرص على المجد الشخصي وتوجه نشاطها الى تولى الحكم . ومن أجل هذا يرى ضرورة تنظيم الأحزاب المصرية على أساس جديد ، فاذا تبين أن قيام نظام جديد للحزبية في مصر غير ميسور عن طريق التطور الطبيعي فمن الواجب وضع قانون لذلك لأن الفضائل والنظم الصالحة التي تقف في سبيلها العادات البالية يجب على المصلح أن يقيمها بما يسنه من التشريع حتى يالفها الشعب وترسخ في النفوس . وينبغي أن يكون للأحزاب برامج واضحة سواء في السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع أو غيره على أن العبرة بتنفيذ هذه البرامج . فيجب أن يشمل بيان الوسائل لتنفيذها ، أما الأحزاب

ذات البرامج المتشابهة فيجب أن تندمج في حزب واحد له برنامج واضح .

ويرى على ماهر أنه إذا قام هذا النظام يصبح من غير العسير على الأحزاب أن تجتمع في صورة مؤتمر يعقد مرة في كل عام وتتناول خلاله بحث الشئون المهمة من مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية ، وتقرر نوع كل مسألة ينبغي أن ترتفع في نظر الجميع الى مرتبة المسألة القومية الكبرى التي لايجوز بأية حال الاختلاف فيها أو عليها ، ويجب تشكيل هيئة دائمة تتألف من مندوبي الأحزاب ينضم اليها بعض المفكرين وتكون مهمتها صيانة الوحدة القومية وضمان التعاون الحر بين الجميع . . .

وبوصول على ماهر الى الحكم عقب قيام ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ سعى الى تقويم الحياة النيابية وقد مهد لهذه السياسة وذلك بتطهير الأحزاب السياسية ، ومن هذا المنطلق أذاع بياناً في غاية الخطورة الى الشعب في ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ ، أوضح فيه أن الحياة البرلمانية لن تتطهر الا بتطهير الأحزاب ، وذكر أن الحياة البرلمانية منذ قيامها وتعددت الأحزاب ، ظلت الأحزاب في شغل شاغل بالتنافس بينها واعدة أنها متى آلت اليها مقاليد

الحكم ستؤدي الى هذا الوطن أكبر الخدمات لكنها ماتكاد
تصل اليه حتى يسأم الشعب حكمها ويضيق ذرعاً
بأساليبها . . .

وأعتقد أن بيان على ماهر الى الأمة المصرية حول
تطهير الأحزاب لقيام حياة نيايية سليمة كان بمثابة
السلح السرى الذى استخدمه قادة حركة يوليو لضرب
الأحزاب من الداخل وتصفييتها وشق صفوفها وتشتيت
قواها ووقع فى هذا الفخ كبار قادة الأحزاب .

وتكشفت الممارسة والتجربة استحالة التعاون بين
رجال السياسة والأحزاب بما فيهم على ماهر ورجال
الجيش ، ومن هنا كانت استقالته من الوزارة فى ٧
سبتمبر ١٩٥٢ ، وعقب ذلك أصدرت حكومة الثورة
القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذى يقضى بضرورة
إعادة تنظيم الأحزاب السياسية ، وتلت هذه الخطوة
خطوة حاسمة أخرى قضت على الأحزاب المصرية، وذلك
بصدور قانون حل الأحزاب ومصادرة أموالها لصالح
الشعب بالقانون رقم ٣٧ الصادر فى ١٧ يناير
سنة ١٩٥٣ .

وبإلغاء الأحزاب السياسية نبتت فكرة إنشاء
«هيئة التحرير» كتنظيم سياسي تطل منه الثورة على
الجماهير للتعبير عن مبادئها *

على ماهر والحياة النيابية

على ماهر عضو البرلمان :

رشح على ماهر نفسه عن دائرة الوايلي في انتخابات مارس عام ١٩٢٥ ، وفاز في هذا الانتخاب بأغلبية مطلقة في ١٢ مارس ، ولكن لم يقدر لهذا المجلس أن يباشر مهامه النيابية نتيجة لصدور مرسوم حله في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ ، وهو نفس اليوم الذي كان من المقرر دعوة المجلس فيه للانعقاد * وعندما رشح على ماهر نفسه في نفس الدائرة سنة ١٩٢٦ لم ينجح ، على الرغم من مساعدة وزارة الداخلية له ، بل فاز منافسه حسن حسيب مرشح الوفد .

لم يرشح على ماهر نفسه ثانية لانتخابات البرلمان ، ويرجع ذلك الى أنه لم يكن ذا شعبية كبيرة - لعل نجاحه في الانتخابات السابقة راجع الى مساندة الحكومة له - كما يرجع ذلك أيضا الى انتمائه لحزب

الاتحاد - لفترة من الزمن - وهو حزب أنشأه القصر ولم يكن له شعبية ، وبالإضافة الى ذلك نجد أن علي ماهر لم يكن خطيباً مفوئها قادراً على جذب الجماهير ، ولذا فإن عضويته لمجلس الشيوخ كانت بالتعيين خلال فترات طويلة من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٥٢ .

مما سبق يتبين أن الوزارات المصرية على اختلاف نزعتها السياسية كانت حريصة على تعيين علي ماهر عضواً بمجلس الشيوخ للاستفادة من خبراته المتنوعة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبفحص مضابط مجلس الشيوخ في هذه الفترة نجد أن علي ماهر كان دائم الاعتذار عن حضور جلسات المجلس ، وإذا كان تقديمه الاعتذار قبل كل جلسة يعبر عن ذوق وتقدير للمجلس بدلاً من الغياب بدون عذر ، إلا أن نسبة هذه الاعتذارات بلغت أكثر من « ٧٥٪ » من جلسات المجلس خلال أدوار الانعقاد المعين فيها على ماهر .

وان استمرار هذه الحالة المثلة في غياب علي ماهر وغيره من الأعضاء عن حضور جلسات المجلس كان يشكل تخطوة بالنسبة للحياة النيابية ، لأن مجلس الشيوخ بما له من سلطة الرقابة على الحكومة وسن المشروعات

والقوانين ، أو دراستها وإقرارها أو رفضها إذا تقدمت
بها الحكومة كان أحوج ما يكون إلى الاستفادة من خبرة على
ماهر ، لأنه لم يكن عضوا عاديا ، بل تدرج في سلك
العمل القضائي والسياسي واتسم بالنشاط والعطاء في
الأعمال التنفيذية التي تولاها . وعلى ماهر باعتذاراته
الدائمة يتناقض بهذا التصرف مع أقوال سابقة أدلى بها
في لجنة الدستور سنة ١٩٢٢ ، وكان من أشد المؤيدين
لضرورة حضور عضو البرلمان اجتماعات المجلس ،
وحينما طلب توفيق دوس (أحد أعضاء لجنة الدستور)
وقف المكافأة المالية عن العضو الغائب ، أوضح على ماهر
أن المسألة ليست بقيمة المكافأة ، بل تتعدى إلى حقوق
الأمة ، ولذا طالب بفصل العضو إذا تغيب أكثر من
عشر جلسات بدون عذر ، وإذا كان وهو عضو بمجلس
الشيوخ قد تمسك بالشكل في تقديم الاعتذار إلا أنه
أخل بالجواهر النيابي في عدم حضور جلسات المجلس في
حين نجد أنه كان حريصا على حضور جميع الجلسات
الافتتاحية التي يحضرها الملك ، وفيما عدا ذلك نادرا
ما كان يحضر جلسات مجلس الشيوخ ، وفي حالة
حضوره كان حريصا على أن يدخل صامتا معتدا بنفسه
قليل الحديث .

ومما يذكر لعل ماهر فى مجلس الشيوخ سنة ١٩٥١ أنه انتخب رئيسا للجنة التى اختصت بنظر مشروع الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وكان هذا الاختيار فى أعقاب القاء مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء مراسيم الغاء المعاهدة واتفاقيتى السودان . وأعتقد أن هذا الاختيار راجع الى تقدير أعضاء اللجنة لكفاءة على ماهر وخبرته القانونية وقدرته فى العمل من خلال اللجان نظرا لحاجتها الى البحوث القانونية والفقهية . ولقد كان هذا الاختيار موفقا فسرعان ما وافقت اللجنة بالإجماع على الغاء المعاهدة ودراسة بقية مشروعات القوانين وشكلت من داخلها لجنة فرعية برئاسة على ماهر لاعداد تقرير لعرضه على المجلس .

وقد قدم على ماهر تقرير اللجنة الى المجلس فى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ ومما قاله فى هذا الصدد : « . ان المشروعات التى تقدمت بها الحكومة فى هذا الموقف التاريخى العظيم ، بحثتها اللجنة المكلفة بذلك ، فوجدت أنها تتفق تماما مع مطالب البلاد التى أجمعت عليها الأمة المصرية وتتفق تماما مع شرفها وسلامة أراضيتها وحياتها القومية ، فالغاء المعاهدة عمل يقتضيه الشرف والحق والقانون والعدل ، والغاء الاتفاقية الثنائية كان

من أهم نتائجه أن رد للسودان حقوقه ، وكان التشريع الخاص به تشريعا كريما حفظ لأهل السودان مكانتهم بين الأمم ومصر ، ولذلك ترحب اللجنة من المجلس الموقر أن يوافق على مشروعات القوانين ... (١) » .

وقد تمت موافقة مجلس الشيوخ على هذه المشروعات بالاجماع . وهكذا أسرع على ماهر مع زملائه بإعداد التقرير المؤيد لسياسة الوزارة بإلغاء المعاهدة وأثبت بهذا العمل تقديره للمصلحة القومية ولم يتخذ من رئاسته للجنة موقف المناوئة للوفد عدوه التقليدي ، وهو بهذه الروح عبر عن الروح الدستورية السليمة التي يجب أن تسود بين رجال السياسة في المسائل القومية مهما تباينت آوجه النظر فيما بينهم في معالجة قضايا الوطن .

البرلمان وعلى ماهر الوزير :

شارك على ماهر في الاعتداء على الدستور والبرلمان وسعى الى تنفيذ سياسة الملك فؤاد والتي تهدف الى اقضاء الوفد عن الحكم بالاستعانة بوزرات الأقلية ،

(١) الامرام في ١٦/١٠/١٩٥١ .

ولهذا لجأ الملك الى خصوم الوفد لتنفيذ هذه السياسة ، ولم يكن بإمكان هؤلاء أن ينفذوا هذه المهمة الصعبة التى وكلت اليهم الا باللجوء الى تعطيل البرلمان • ولقد كان على ماهر وزيرا للمعارف العمومية فى وزارة أحمد زيور الثانية (١٩٢٥/٣/١٣ - ١٩٢٦/٦/٧) وأحد الوزراء الذين وقعوا على مرسوم حل مجلس النواب فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ • واشترك فى وزارة محمد محمود (١٩٢٨ - ١٩٢٩) التى عطلت البرلمان وكان وزيرا للمالية • ويذكر لويد أن على ماهر باشا وزير المالية هو أحد هؤلاء الذين لا يكلفون أنفسهم مشقة التستر على اعتقادهم بضرورة قيام حكومة أوتوقراطية • وجاءت المرة الثانية التى وافق عليها على ماهر على تعطيل البرلمان لمدة شهر عندما كان وزيرا فى وزارة اسماعيل صدقى الأولى (١٩٣٠ - ١٩٣٣) ، فقد وقع على الاجراءات التى اتخذها اسماعيل صدقى ضد البرلمان • وعندما كان على ماهر وزيرا للحقانية فى نفس الوزارة ، فانه قد ساءر الحكومة فى الغاء دستور ١٩٢٣ ووضع دستور ١٩٣٠ الذى ضيق من سلطة الأمة ، وسن قانون الانتخاب الذى جعل الانتخاب على درجتين وحصر حق الانتخاب فى أضيق الحدود ، وفى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ صدر أمر ملكى بالغاء دستور

١٩٢٢ وبجل مجلس النواب والشيوخ واعلان الدستور
الجديد .

مما سبق يتبين أن على ما هرساهم في الاعتداء على
الدستور والبرلمان وهو الذى ما برح طوال جلسات لجنة
الدستور سنة ١٩٢٢ يدافع بكل ما أوتى من قوة عن
حقوق الأمة وقدم مقترحات ببناء هدفها سيادة الأمة
وقيام ملكية دستورية وما أن وطأت قدمه الحكم فى وزارة
أحمد زيور ثم وزارة كل من محمد محمود واسماعيل
صدقى حتى تخلى عن المبادئ الدستورية الأصيلة التى
دافع عنها وسار فى موكب القصر والطامعين فى
الاحتفاظ بكراسى الحكم ، فالدستور الذى صدر فى
سنة ١٩٢٣ والذى لم يمض على تنفيذه ست سنوات
تعرض خلالها للانتهاك أكثر من مرة وانتهى بالغائه
واحلال دستور رجعى بدلا منه سنة ١٩٣٠ ، والنظام
البرلمانى الذى ساد مصر طيلة عهد وزارة سعد زغلول
الدستورية الأولى قد تعرض للوقف فى عهد الانقلابات
الدستورية الثلاثة وإذا كانت «دكتاتورية الأغلبية»
الوفدية قد دفعت حكومات الأقلية الى اتخاذ هذا الموقف
الخاص بتعطيل الحياة النيابية بحجة المحافظة على مصلحة
البلاد وسلامتها ، فقد اتبعت هذه الحكومات أسلوبا

خاطئًا ومخالفًا للدستور ، وكان من نتيجة هذا الأسلوب أن استخدم خصومها أسلوب العنف في مقاومة هذا الأسلوب غير الدستوري . ولذا انشغلت الأحزاب السياسية وزعمائها في هذه الفترة بخلافاتهم وصراعاتهم الداخلية حول الدستور والوصول الى الحكم ونعمت انجلترا بالفائدة من وراء هذا الصراع الذى أخذت تغذيه وتؤججه .

البرلمان وعلى ماهر رئيس الوزارة :

ألف على ماهر وزارته الأولى فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ ، وأعلن أن الانتخابات البرلمانية ستجرى فى ٢ مايو ١٩٣٦ وقبل اجراء هذه الانتخابات مات الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ ، وفى هذه الفترة لم يكن ولى العهد فاروق قد بلغ سن الرشد ، وكان الرأى غير مستقر بالنسبة لتحديد هذه السن للرشد المدنى ، ولم يكن مجلس النواب قد تمت الانتخابات له وكان مجلس الشيوخ منحلًا ، ولم يكن موعد انتخابات أعضائه قريبًا ، ولم يكن خمسهام قد عينوا بالتالى ، وكان لابد من التوفيق بين ضرورة تعيينهم قبل اجتماع البرلمان وموافقة الأغلبية البرلمانية التى ستكون منها الحكومة الدستورية عن هذا التعيين .

واجه على ماهر ذلك كله يوم وفاة الملك فؤاد ،
فنادى بالأمير فاروق ملكا على مصر رغم أنه كان لا يزال
بعيدا عن مصر حيث كان يتلقى دروسه بلندن ، وقد أتم
انتخابات مجلس النواب في الموعد المحدد ، وقد أجمعت
المصادر على أن هذه الانتخابات تمت في جو يسوده
الحرية والنزاهة .

وفي ٤ مايو أصدر مجلس الوزراء قرارا بدعوة
البرلمان بمجلسيه للاجتماع يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ،
وقد اجتمع البرلمان في الموعد المحدد ، وفي هذا المؤتمر
البرلماني تلا على ماهر اعلان وفاة الملك فؤاد ورثاه
بكلمة عبرت عن وفاء عظيم منه تجاه الملك الراحل ولابنه
الملك الشاب ، فأبلغ هيئة المؤتمر المناداة بفاروق الأول
ملكاً على مصر ، وبعد ذلك تناقش على ماهر مع أعضاء
البرلمان بحرية كاملة حول المظروفين اللذين بهما أسماء
المرشحين للوصاية على العرش ، وقد أبلغ مصطفى النحاس
أعضاء البرلمان اجتماع ممثلي الأحزاب قبل المؤتمر
واختيارهم للأوصياء محمد على توفيق وعبد العزيز
عزت ومحمد شريف صبرى ، وقد تمت الموافقة من قبل
البرلمان على هذا الاختيار .

وفي أعقاب حلف الأوصياء لليمين الدستورية ، قدم

على ماهر استقالة الوزارة فى ٩ مايو سنة ١٩٣٦ تاركاً
الحكم لوزارة الأغلبية البرلمانية برئاسة مصطفى النحاس .
وهكذا أدى على ماهر عمله بأمانة تجاه البرلمان فقد
أسفرت الانتخابات التى أجراها عن ظهور مجلس نيابى
منتخب انتخاباً حراً معبراً عن ارادة الأمة بعد أن حرمت
من الحياة النيابية المعبرة عن ارادتها لمدة زادت عن
خمس سنوات .



واجهت على ماهر مشاكل عديدة عشية تأليفه
الوزارة فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ ، وترجع الى أنه
كان شخصية مستقلة - فى ذلك الوقت - لا ينتمى الى
أى حزب من الأحزاب السياسية ، وبالتالى لم تكن له
أغلبية برلمانية تؤيده وتسانده فى الحكم . فتشكيلة
الوزارة على هذا النحو كان اعتماده الأساسى على
السراى ، ومع ذلك كان فى حاجة الى تأييد البرلمان
لسياسته وكان الوضع فى غاية الصعوبة أمام على
ماهر لأن فى مجلس الشيوخ كان الوفد يحظى بما يقرب
من نصف الأعضاء ، أما فى مجلس النواب فلم يكن للوفد
سوى ١٢ مقعداً ، بينما أحرز الأحرار الدستوريون
٩٩ مقعداً والسعديون ٨٤ مقعداً والباقون من

المستقلين . وكانت العلاقات بين الوفد وعلى ماهر يشوبها العداء ولم يتحول موقف الوفد منه على الرغم من تقربه الى الوفد وبالتالي فان على ماهر كان معرضا لمعارضة قوية من الأعضاء الوفديين في مجلس الشيوخ . أما الأحرار الدستوريون فلم ينسوا مناورات على ماهر رئيس الديوان الملكي ومعاكساته لهم أيام وزارة محمد محمود وعلى الرغم من موقفهم المعلن منذ البداية بالتعاون مع الوزارة إلا أنهم اتخذوا بوجه عام موقف المعارضة بهدف اسقاط الوزارة . أما السعديون فكانوا شركاء على ماهر في الوزارة ، ومع ذلك لم يكن تأييدهم لسياسته مطلقا وكذلك لم يكن تأييد المستقلين له كاملا .

من هذا يتبين مدى ضعف موقف على ماهر أمام البرلمان وبالذات بعد أن تخلى الأحرار الدستوريون عن الاشتراك في الوزارة ، ولم يكن أمام على ماهر غير وسيلتين لحل هذا الموقف أولا هما : تتمثل في حل البرلمان واقامة دكتاتورية بزعامة على ماهر ، أما الوسيلة الثانية : فتتجلى في مواجهة البرلمان ودخول حلبة الصراع ضد المعارضة ، ولقد أثر على ماهر الوسيلة الثانية ، وربما يرجع ذلك الى ادراكه التام لخطورة

الانقلابات الدستورية التي سبق أن شارك فيها ، وما كانت تسببه من أضرار على مصلحة المجتمع ، وغير ذلك سوء واضطراب الأوضاع الدولية نتيجة لقيام الحرب وحرص بريطانيا على هدوء الأوضاع الداخلية بمصر يضاف الى ذلك خشية ماهر من معارضة شركائه في الوزارة السعديين في حل البرلمان . ومن أجل مواجهة البرلمان استحدث على ماهر منصبين وزاريين للشئون البرلمانية عين فيهما محمد علي علوبة لشئون مجلس الشيوخ وإبراهيم عبد الهادي لشئون مجلس النواب .



لم يكن اعتقال على ماهر في ٨ أبريل سنة ١٩٤٢ - بأمر مصطفى التحاس الحاكم العسكري العام بناء على أوامر السلطة البريطانية - أول محاولة لاعتقاله ، فمنذ أن خرج من الوزارة ورئاسة الديوان الملكي في يونيه ١٩٤٠ نتيجة لضغط السلطة الانجليزية على الملك فاروق . فان هذه السلطة لم تكتف بإبعاده عن العمل الرسمي فحسب ، بل سعت الى تقييد حريته وشل نشاطه اعتقادا منها بأنه يشكل خطورة لما يبثه من آقاويل في الأوساط التي يتحرك بينها ولاسيما بين شباب الجامعة .

واعتقال حكومة النحاس لعلي ماهر كان فيه اعتداء صريح على الدستور ، هذا الدستور الذى لم يوجد لحماية الوزارة وأنصارها ، بل لحماية المصريين جميعا وحماية من يعتبرون خصوم الحكومة خاصة ، ولم يكن انتهاك وزارة الوفد لمصانة علي ماهر عضو مجلس الشيوخ أنها فتشت منزله فحسب ، بل فعلت أكثر من ذلك ، إذ اعتقلته وهو بداخل مجلس الشيوخ . وقد عارض حكومة الوفد فى اقدامها على هذا العمل كل من النائبين الوفديين منعمود سليمان غنام وعبد الحميد عبد الحق وطالبا بالافراج عن علي ماهر أو تأمين حياته بنقله من معتقله بالصحراء الغربية الى مكان بعيد عن العمليات الحربية .

ولم يخرج علي ماهر من المعتقل الا بعد أن تولى أخوه الدكتور أحمد ماهر رئاسة الوزارة ، وقد أبلغ ايدن أحمد ماهر موافقة الحكومة البريطانية على اطلاق سراح شقيقه بشرط أن يضمن سلوكه ، ونتيجة لهذا الشرط تم الافراج عن علي ماهر ، وبمجرد اطلاق سراحه سافر فى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٤ الى القصر الأخضر حتى يكون بعيدا عن بؤرة الأحداث السياسية بالقاهرة .



ترتب على حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ اقالة الملك فاروق لوزارة الوفد وتكليف على ماهر بتشكيل الوزارة الجديدة ، وكانت خطة السراى ترمى الى اذلال الوفد عن طريق حل البرلمان الممثل للأغلبية الوفدية ، وبدء حركة تطهير واسعة النطاق فى حزب الوفد ، ولكن على ماهر لم يكن من هؤلاء الوزراء الذين ينساقون بسهولة وراء القصر ، بل كان رجلا يسعى حقيقة الى تحقيق مطالب الأمة وكانت المشكلة العويصة امامه عشية تأليفه للوزارة حل المسألة المصرية عن طريق اجراء مفاوضات مع انجلترا .

وكان على ماهر يدرك أن اجراء المفاوضات مع بريطانيا يستلزم وحدة الأمة وقوتها ، ولما كان رجلا مستقلا ليست له أغلبية فى البرلمان تؤيده أراد أن يبدأ المفاوضات وظهره محمى ببرلمان الوفد ، ولهذا زار مصطفى النحاس بمنزله فى اليوم التالى لتشكيل الوزارة ، وأعلن النحاس أن البرلمان الوفدى سيتمنح الثقة للوزارة الجديدة ، وأعلن على ماهر فى البرلمان أن سياسته ستكون استمرارا لسياسة الوزارة السابقة ، وفى هذا الصدد قال كلمته المشهورة « ان سياستى ستكون استمرارا لسياسة سلفى العظيم (مصطفى النحاس) » .

ولكن العلاقة الودية لم تستمر طويلا بين علي ماهر وأعضاء البرلمان وفي اليوم المحدد لبدء المباحثات التمهيدية بين علي ماهر والسفير البريطاني نشر مرسوم تأجيل مجلس النواب في الصحف وقيل ان مجلس الوزارة اجتمع وأقره بالاجماع . والحقيقة تخالف هذه الأخبار تماما ، والمسألة أن هناك تدبيرا تم بين القصر ووزير الداخلية أحمد مرتضى المراغى ووزير المالية الدكتور محمد زكى عبد المتعال على عرقلة عمل رئيس الوزراء لاجباره على تقديم استقالته فأمر وزير الداخلية بنشر مرسوم حل البرلمان بدون علم علي ماهر .

وهكذا وضعت السراى عن طريق رجالها في الوزارة على ماهر فى مأزق ، وأمام اعتذار السفير البريطانى عن بدء المباحثات وهى الوسيلة التى علق على ماهر آماله لحل القضية المصرية ونشر مرسوم حل البرلمان نكاية فى الأغلبية الوفدية وهو ماكان يعارض هذا الاجراء مادام البرلمان لم يعرقل عمل الوزارة ، قدم علي ماهر استقالته وبذلك تمت ازاحته بعد أن أدى دوره فى تهدئة الموقف وعودة الأمن ، وجاء الملك بوزارة أحمد نجيب الهمالى لتلبى رغباته فى اذلال الوفد فبادر باصدار مرسوم فى ٢ مارس سنة ١٩٥٢ بتأجيل البرلمان

لمدة شهر ، وفي ٢٤ مارس تم اصدار مرسوم بحل مجلس النواب ودعوة الناخبين لانتخاب جديد في ١٨ مايو ١٩٥٢ ، على أن يعقد البرلمان الجديد في ٣١ مايو . وهكذا عطل البرلمان وبدأت الأحداث تتلاحق بتغير الوزارات نتيجة لسوء الأوضاع ، وقد وضع حد لهذه الأحداث حركة الضباط الأحرار في ٢٣ يولييه ١٩٥٢ التي انتقلت بمصر من عهد الى عهد جديد .

على ماهر رئيسا للديوان الملكي

ضمت السراى الملكية ثلاثة دواوين رئيسية هي :
الديوان الملكي العالى ، وديوان كبير الأمناء ، وديوان
الخاصة والأوقاف الملكية ، وكل من هذه الدواوين قائم
بذاته منفصل عن غيره ، ويتبع كل منها إدارات عدة ،
ويعتبر منصب رئيس الديوان الملكي من المناصب خطيرة
الشان لأن رئيسه يكون بمثابة همزة الوصل بين القصر
والوزارة ودار المندوب السامى (السفارة البريطانية
فيما بعد) ، ومن ناحية أخرى يعد المستشار الأول
للملك . ولقد تولى على ماهر رئاسة هذا الديوان
فترتين فى عهد كل من الملك فؤاد وفاروق ، وخلالهما
لعب دورا فى توجيه سياسة القصر ولاسيما فى عهد الملك
فاروق .

الفترة الأولى (يوليه ١٩٣٥ - يناير ١٩٣٦) :

عندما ساءت الأوضاع فى مصر عقب تأليف وزارة
محمد توفيق نسيم (١٤ / ١١ / ١٩٣٤ - ٣٠ / ١ / ١٩٣٦)

وفشل رئيس الديوان أحمد زيور في تحسين العلاقات بين القصر والحكومة والأمة ، جرت اتصالات مع علي ماهر لينقذ الموقف ، وكان من نتيجة هذه الاتصالات أن قبل علي ماهر في أول يولييه ١٩٣٥ منصب رئاسة الديوان الملكي . ولم يقتصر دور علي ماهر خلال رئاسته للديوان على القيام بالعمل الروتيني لهذا المنصب ، بل دخل وفي ذهنه خطة أعدها بهدف جعل القصر الملكي مفتوحا لجميع المصريين مفضلا إبعاده عن النزعات والخلافات الحزبية ، فأعرب علي ماهر للملك فؤاد عن أن الحل العملي لتحسين الوضع بين القصر والأمة أن يكون الملك علي استعداد للتعاون مع جميع كبار رجال الدولة مهما تباينت اتجاهاتهم الحزبية ناسيا ما حدث بينه وبين بعض هؤلاء الزعماء ووافق الملك فؤاد على وجهة نظر علي ماهر .

وعقب هذا الاتفاق أخذ علي ماهر يتصل بجميع الزعماء وكان في مقدمة الذين قابلهم رئيس الوزارة توفيق نسيم ورئيس حزب الوفد مصطفى النحاس وغيرهما من مختلف النزعات والاتجاهات لاستشارتهم في السياسة العامة للدولة . واستقبل علي ماهر كذلك العديد من رجال الصحافة على اختلاف مشاربهم ممن

كانوا على علاقة سيئة بالقصر مثل محمود عزمي
وعباس محمود العقاد بهدف التشاور حول دور الصحافة
في تدعيم أواصر الثقة بين الأمة والعرش .

وقد عرض على ماهر على رئيس مجلس الوزراء
برنامجا سماه « برنامج توزيع الاختصاص » وقد استعان
بمعارفه القانونية في تحديد اختصاصات الوزارة
والقصر لعدم وقوع نزاع بينهما وركز على ماهر حججه
في هذه الخطة على أساس أن مصر بغير دستور والسراى
تملك وتحكم فى آن واحد ومن ثم فهى تشاطر الوزارة
على الأقل فى وضع الحلول للمسائل الشائكة واقتراح
المشروعات ومادامت الوزارة القائمة لاتستمد
سلطاتها من البرلمان ، فيجب على كل حال أن تستمد
سلطتها من رأس الدولة ، وطلب على ماهر من
توفيق نسيم أن يمدّه بالمعلومات عما يدور بين الحكومة
والحكومات الأخرى - وفى مقدمتها بريطانيا - فى
حينها ، ليستطيع بدوره أن يدرس التطورات ويرفع
رأيه الى جلالة الملك .

أما فيما يتعلق بدار المندوب السامى البريطانى ،
فقد نجح فى أن يكون بمثابة همزة الوصل بين الملك
فؤاد ودار المندوب السامى ، وتوثقت العلاقات بينه وبين

دار المندوب السامى على أساس من الاحترام المتبادل
لخدمة المصالح المشتركة للبلدين .

وهكذا مهد على ماهر الطريق لاستقرار الأمور فى
مصر فأعاد الثقة بين الملك والزعماء المصريين ووضع
أسسا واضحة لعلاقته بوزارة نسيم باشا وأقام علاقة
طيبة مع دار المندوب السامى البريطانى .

ولم يكتف على ماهر باقناع الملك فؤاد أن يغمد
سيفه وينسى خلافاته الشخصية والعداء الذى كان يكرهه
لبعض الزعماء ، بل أقنعه قبل وفاته بشهور قليلة أن
يصدر بيانا وطنيا الى الأمة وأن يؤيد الجبهة المتحدة
للأحزاب وقد استجاب الملك لهذه الرغبة وأصدر هذا
البيان فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، وهكذا تحسنت صورة
الملك فى آخر أيامه .

الفترة الثانية (أكتوبر ١٩٣٧ - أغسطس ١٩٣٩) :

أصدر الملك فؤاد فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ قرارا
بتعيين على ماهر رئيسا للديوان الملكى ولم يستشر
مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء فى هذا التعيين ،
بل ضرب عرض الحائط بجميع الأسماء التى رشحها
النحاس لتولى هذا المنصب . وكان اقدام الملك الشاب

الذى لم يمر أكثر من ثلاثة أشهر على توليه سلطته الدستورية كاملة على هذه الخطوة بداية سيئة لتدهور العلاقة بينه وبين الوفد بسبب تعيينه على ماهر فى هذا المنصب ، بينما كان رئيس الحكومة يرى أنه ليس من الصالح العام تولى على ماهر هذا المنصب نظرا لعدائه للوفد وخشية وضع العقبات من جانبه أمام الحكومة مما يجعل مهمتها صعبة فى أداء الحكم ، ورغم الزوبعة التى أقامها النحاس حول مجافاة هذا التعيين للروح الدستورية إلا أنه رضى للأمر الواقع .

وما أن وطأت قدم على ماهر فى منصبه الجديد حتى بدأ يكثف نشاطه ضد الوزارة الوفدية ففتح أبواب السراى على مصاريعها لقبول أى شكوى أو مظلمة ضد حكومة الوفد . وكان يستحث هذه الشكاوى والمظالم ويدفع الناس الى تقديمها ، ثم يجابه بها حكومة الوفد ، ولم تكن حكومة النحاس تصدر جريدة إلا ويلاحظ عليها هذه المظالم .

واستمر على ماهر فى سياسة الاساءة الى الوزارة من تعطيل للمراسيم التى ترسلها الحكومة الى القصر للامضاء من الملك ، ورفض كثير من طلباتها ، والتهجم على مصطفى النحاس ووزارته فى الصحف الموالية للقصر .

وبالذات في جريدة البلاغ بإيعاز من علي ماهر .

وقد بلغ الخلاف مداه بين القصر والوزارة خلال شهر ديسمبر ١٩٣٧ حول نوعين من المسائل : النوع الأول يتعلق بأهم المبادئ الأساسية في الدستور التي تدور حول حقوق العرش والأمة ، والنوع الثاني يتعلق بالخلاف حول المواقف التي اتخذتها الوزارة الوفدية مثل إنشاء فرق القمصان الزرق ومحاولة شل نفوذ الملك على الجيش المصري . وقد أبدى علي ماهر رأيه بأن تكون الكلمة النهائية للملك في تعيين كبار الموظفين وفي تقديم مشروعات القوانين للبرلمان وفي منح الرتب والنياشين لرجال الدولة وتعيينات رجال السراي .

وأمام فشل جميع مساعي علي ماهر لحل أزمة الخلاف، شغى إلى تدعيم سلطة الملك الشاب فأخذ ينتزع له حقوقا جديدة تزيد من سلطته ، وفتح عين الملك الشاب على مسألة خطيرة تمثلت في ضرورة « اقالة الوزارة الوفدية » ، ورأى علي ماهر استخدام حق الملك الدستوري في اقالة الوزارة وقام بنفسه بكتابة خطاب اقالة الوزارة في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ . وهكذا تمت اقالة حكومة الوفد بطريقة مهينة على يد الملك الشاب بتوجيه من رئيس الديوان علي ماهر الذي ضرب عرض الحائط

برغبة السفير البريطاني في بقاء حكومة الوفد في الحكم .

وتشير مسألة اقالة وزارة مصطفى النحاس في أواخر ديسمبر عام ١٩٣٧ الى التساؤل عن تقع على عاتقه مسئولية هذه الاقالة . واجابة على ذلك نقول ان هذه الاقالة يتحمل مسئوليتها أطراف عدة ، ولا يمكن القيام بتبعثها على فرد واحد ، فعلى ماهر يعتبر المسئول الأول عن هذه الاقالة ، لأنه سعى الى توسيع سلطات الملك على حساب الأمة ليظهر أمامه بمظهر الرجل المخلص الذي يحافظ على حقوقه ، وهذه السياسة التي اتبعها على ماهر كانت تهدف الى الاستعواز على قلب فاروق حتى يصل الى الحكم بمساندته ، ومما لاشك فيه ان هذه السياسة أفرزت نتائج خطيرة تمثلت في فتح عيون الملك على سياسة التحدى واقالة الوزارات وتعطيل البرلمان ، تلك السياسة التي اکتوى بنيرانها حزب الأغلبية وأحزاب الأقلية وعلى ماهر نفسه عندما تغيرت عواطف الملك تجاهه فيما بعد، وشرب من نفس الكأس التي أعدها للنحاس عندما أقاله الملك من رئاسة الوزارة بطريقة أكثر اهانة في أول مارس ١٩٥٢ .

وتعد حكومة الوفد مسئولة بتصرفاتها عن تمهيد

الطريق لاقالتها فلقد فهم النحاس وحزب الوفد أن الملك فاروق شاب صغير السن يمكن احتواؤه ووضعته في جيبه ، ولكن الحوادث أثبتت أنه شاب ليس من السهولة السيطرة عليه وبدلاً من أن تأخذ حكومة الوفد حذرهما من خصمهما اللدود على ماهر أقدمت على أعمال وتصرفات مثل تشكيل فرق القمصان الزرق التي ضج منها الجميع بسبب أعمالها الإرهابية ، وكان لخروج النقراشي وأحمد ماهر من الوزارة وغيرها من الأعمال التي سببت ضعف هيبة حزب الوفد أن استغل على ماهر هذه الأخطاء ببراعة لصالح القصر وعندما تقدم باقتراح لمصطفى النحاس حول تشكيل « مجلس العرش » يكون بمثابة هيئة تحكم لتحديد اختصاصات القصر والوزارة رفض النحاس هذا الاقتراح ، ومن ثم فانه أعطى للقصر الفرصة لاقالة حكومته .

ويعتبر الملك فاروق نفسه أحد المسؤولين عن هذه الاقالة فقد كان متشعباً بحكم نشأته بالروح الأوتوقراطية وتأصلت هذه النزعة في نفسه لدرجة أن على ماهر المعروف عنه بأنه صاحب النفوذ عليه أصبح فاروق لا يهابه ولا يخشاه . ونتيجة لمواقف النحاس التي لم تكن تلبي طلباته ترسب في نفسه كراهية له وأحس أنه

يشكل خطورة على عرشه ولذا فقد كانت لديه استجابة
لسماع آراء على ماهر والشيخ مصطفى المرافي وغيرهما
من رجال القصر في ضرورة التخلص من وزارة النحاس .



وفي نفس اليوم الذي أقيمت فيه وزارة الوفد ، تم
تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة محمد محمود رئيس
حزب الأحرار الدستوريين ، وهذا الأمر يدعونا الى
الاستفسار عن أسباب عدم اقدام على ماهر على تشكيل
الوزارة رغم أطماعه الواضحة في السعي للوصول الى
كرسى الوزارة ولم يكن منصب رئاسة الديوان الملكي له
سوى مرحلة انتقالية . ويمكن القول أنه كان من الممكن
أن يؤلف على ماهر الوزارة عقب اقالة وزارة النحاس ،
ولا سيما وأنه كان متمتعا بثقة الملك ، ولكن على ماهر
لم يحاول أن يرشح نفسه في هذه الآونة ، فقد كان
يخشى أن يعقب اقالة النحاس حوادث اضطراب في حالة
الأمن بسبب فرق القمصان الزرقاء ، والدليل على ذلك
أنه قبل اعلان مرسوم اقالة وزارة النحاس بيومين اتصل
على ماهر بوكيل وزارة الداخلية وحكمदार البوليس
ومدير الأمن العام واتفق معهم على أن يكونوا مستعدين
للطوارئ بمجرد اعلان مرسوم اقالة النحاس ، وقد

استجاب رجال الادارة لهذا الطلب واستعدوا لكل شيء ،
وعند ذلك تم اذاعة مرسوم الاقالة والى جواره مرسوم
تأليف الوزارة الجديدة .

وان دل هذا الموقف على شيء فانما يدل على أن
على ماهر كان يخشى وقوع فتن عقب اقالة الوزارة
الوفدية ومن أجل ذلك أحجم عن تولي الوزارة في هذه
المرحلة المضطربة حيث كان الوفد مازال لديه بقية من
القوة والأحزاب الأخرى تطمع فى الوصول الى كراسى
الوزارة ، ولذا أثر الانتظار مؤقتا لتحقيق أمله فى
الوصول الى رئاسة الوزارة . ورسم على ماهر سياسته
الجديدة على أساس ضرب الوفد بوزارة تضم فيها كل
رؤساء الوزارات الذين سبق لهم تولي الحكومة والذين
يرأسون الأحزاب ، فيحطم بذلك الوفد عن طريقهم
وينهك الوفد قواهم بمحاربتة وبعد حين سرعان
ما يسقط الطرفان صرعى فلا يكون هناك سوى على ماهر
ليدعى للحكم بغير منازع . وقد أيد على ماهر فى هذه
الخطوة جماعة مصر الفتاة .

ولم يترك على ماهر وزارة محمد محمود الجديدة
لتقوم بتنفيذ برنامجها فى الحكم ، بل دخل فى صراع
طويل مع رئيس الحكومة وشجع جماعة مصر الفتاة على

الهجوم العنيف على الوزارة ووصفها بأنها وزارة تتصف بالخمول وعدم النشاط . وقد أكدت جريدة مصر الفتاة أن الوزارة القادمة ستكون برئاسة علي ماهر وأنها ستكون وزارة قومية لها برنامج قوى تشرع في تنفيذه فوراً .

وأمام تدهور صحة محمد محمود وعدم قدرته على العمل قدم استقالة وزارته في ١٢ أغسطس ١٩٣٩ إلى الملك ، وبذلك انفسح الطريق أمام علي ماهر لكي يؤلف الوزارة التي طالما سعى للوصول إليها .

على ماهر فى السلطة وزيرا ورئيسا للوزراء

شغل على ماهر عدة مناصب وزارية مختلفة خلال الانقلابات الدستورية الثلاثة التى وقعت فى سنوات ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ثم رأس الوزارة المصرية لعدة مرات أخرى ، ويظهر نشاطه فى العمل التنفيذى من خلال دراسة موقعه فى السلطة وزيرا ورئيسا للوزراء .

على ماهر وزيرا للمعارف العمومية (١٣ مارس ١٩٢٥ - ٧ يونيه ١٩٢٦) :

تولى على ماهر وزارة المعارف فى ١٣ مارس سنة ١٩٢٥ وكانت آثار الاحتلال البريطانى مازالت جاثمة على صدر التعليم المصرى ، على الرغم من صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وصدور الدستور المصرى سنة ١٩٢٣ الذى شعر مشرعوه بأن الحياة السليمة لا تتحقق الا بنشر التعليم . وقد بدأت خطوات وثيدة.

فى مجال التعليم ولكنها كانت تتسم بالجزئية وعدم الشمول .

وعندما عين على ماهر وزيراً للمعارف قلب البرامج التعليمية رأساً على عقب اعتقاداً منه بأن درجات التعليم يغذى بعضها بعضاً ، ولهذا فضل العمل على اصلاحها دفعة واحدة .

وقد سار على ماهر فى طريقه حتى أتم برنامجيه ، فبعد أسبوع من تولية الوزارة أصدر قراراً وزارياً لبحث نظام مراخل التعليم وخطط الدراسة المناسبة والمناهج التنفيذية لهذه الخطط وأوكل هذه المهمة الى ثلاث لجان للتعليم الابتدائى والثانوى والتعليم البنات . على أن تجتمع مقدماً اللجان الثلاث فى لجنة عامة واحدة تحت رئاسته لبحث المبادئ الأساسية وعلى الأخص المسائل الآتية :

- ١ - رياض الأطفال
- ٢ - التعليم الابتدائى
- ٣ - التعليم الثانوى
- ٤ - اللغات الأجنبية
- ٥ - وسائل التربية الاستقلالية والوطنية والخلقية .

وبعد تقرير المبادئ الأساسية تجتمع اللجان الثلاث لوضع خطط الدراسة على أن تجتمع اللجنة العامة بعد انتهاء أعمال اللجان الثلاث للنظر في المشروعات المقدمة ، وبعد اقرار خطط الدراسة تؤلف لجان توعية لوضع المناهج المفصلة لهذه الخطط في كل نوع من أنواع التعليم وفي كل مادة من مواده .

وقد عقدت اللجنة العامة التي ألفت لتنقيح نظام التعليم العام ومناهجه في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٥ أول اجتماع برئاسة علي ماهر وتحدث في هذا الاجتماع حول المبادئ العامة لاصلاح التعليم وعن سعيه لجعل تعليم البنات في مستوى تعليم الصبيان مع المثابرة على التوسع في المواد الخاصة بالنساء حتى باستبدال مناهج جديدة بالمناهج القديمة الناقصة ، مع تنظيم الادارة المركزية حتى تكون قادرة على تنفيذ سياسة الاصلاح والاهتمام بايفاد البعث الى أوروبا وأمريكا مع تشجيع حركة الترجمة والعناية بدور الكتب والاستفادة بخبرات وأبحاث رجال التعليم .

وانكبت هذه اللجان الثلاث على العمل ، وفي أقل من أربعة أشهر انتهت من أداء عملها بحيث نشرت القوانين واللوائح الجديدة الخاصة بنهضة التعليم في

٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ ، ولعل الفضل في سرعة انجاز هذه القوانين يرجع الى على ماهر لما تمتع به من همة ونشاط وحزم ، وتناوله برامج التعليم في فرنسا وانجلترا وبلجيكا وغيرها بالدراسة والتمحيص والافادة منها في نفس الوقت .

ولم يقتصر على ماهر على التعليم النظرى فحسب ، بل امتد الى التعليم الفنى ، ولكن خطواته في هذا الميدان كانت بطيئة ، ولعل القصور في التعليم الفنى راجع الى أن اللجان التى اختصت بتطوير التعليم كانت مقصورة على التعليم النظرى فقط ، ولم يكن بين أعضائها أحد من المختصين بشئون التعليم الفنى .

وامتدت يد على ماهر الاصلاحية الى الجامعة المصرية فاستكمل خطوات الوزارة السابقة في ضم الجامعة الأهلية الى وزارة المعارف ، وقد عول على الاستعانة بطائفة من أساتذة الغرب الذين خبروا نظم الجامعات ووقفوا على أسرارها .

وبعد أن انتهى وزير المعارف واللجان المختصة بتطوير التعليم من اعداد الخطة ، كان عليه أن يسير في أحد طريقين عند التنفيذ ، أحدهما اصطناع التمهل

والأناة والحذر والمحيطه ، واما أن يمضى فى التنفيذ
بسرعة كما فعل فى حالة التشريع ، ولكن أثر وزير
المعارف الطريق الثانى ، وسعى لدى مجلس الوزراء
فاعتمد مبلغ ٦٦٤ و ٩١ و ٢ جنيه لميزانية عام ١٩٢٥
— ١٩٢٦ ، وقد زادت ميزانية وزارة المعارف هذا العام
بما يقرب الضعف عن ميزانية عام ١٩٢٤ — ١٩٢٥ ،
التي بلغت ٤٢٩ و ١٨ و ١ جنيه وترجع هذه الزيادة الى
تنفيذ برنامج وزير المعارف ، فقد قرر التوسع فى
التعليم الالزامى وهو نظام جديد من أساسه ويحتاج الى
مصروفات كثيرة ، بالاضافة الى ادخال اللغة الفرنسية
وتعليم الموسيقى والتصوير والرسم والتعليم بالسينما
والأعمال اليدوية ، وتشجيع حركة ترجمة الكتب
والتأليف وانشاء مكتبتى كلية الآداب وكلية العلوم
وانشاء مدرسة طب الأسنان وبناء مدرسة ثانوية
لتحضير البنات لشهادتى الكفاءة والبكالوريا وانشاء
أربع مدارس ابتدائية للبنات فى القطر وانشاء مدرسة
روضة الأطفال وزيادة سنوات الدراسة بالمرحلة
الابتدائية الى خمس سنوات بدلا من أربع وكذلك
الثانوية حتى يتمكن الطلاب من دراسة المواد المتعددة
دراسة دقيقة .

وللأسف فإن اصلاحات على ماهر قوبلت بالمحود
والنكران من جانب مجلس النواب ذى الأغلبية الوفدية
سنة ١٩٢٦ ، فقد شكل لجنة برلمانية للتحقيق معه فيما
أقدم عليه من أعمال فى وزارة المعارف .

وهذا البرنامج لم يكن يعوزه سوى التأنى وعدم
السرعة فى التنفيذ ولعل سرعة على ماهر فى التطبيق
ترجع الى فهمه لمجريات الأمور السياسية فى مصر ،
فهو يدرك أن عمر الوزارات قصير وأن آراء الوزراء
لا تتفق فهم أقرب الى التحارب والتخاصم منهم الى
التعاون وهذا الخلاف يهدم ما بناه السلف أو يهمله ومن
هنا كان تعجله لأمر الاصلاح .

على ماهر وزيرا للمالية (٢٥ يونيه ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر
١٩٢٩) :

عندما تولى على ماهر وزارة المالية امتد نشاطه
ليشمل نواحي العمل فيها جميعا ، فبادر بربط ميزانية
الدولة للسنة المالية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ وتقرر فيها
مصروفات الدولة بمبلغ (٥٢ و ١٧٠ و ٤٠ جنيه مصرى) ،
فى حين قدرت إيرادات الدولة بمبلغ (٣٧ و ٥٣٢ و ٠٠٠
جنيه مصرى) على أن يؤخذ الفرق بين الإيرادات

والمصروفات وقدره (٥٢٠ و ٢٦٣٨ ر ج م) من المال الاحتياطي ، لسد العجز بين الإيرادات والمصروفات الناتج معظمه عن شروع الدولة فى تنفيذ أشغال عمومية خصوصا فى مجال الرى .

وحرصا من على ماهر على إتخاذ قرارات سليمة فيما يختص بالشئون الاقتصادية والمالية نظرا لكثرتها ، أصدر قرارا وزاريا رقم « ٥٧ » لسنة ١٩٢٨ بتأليف لجنة فنية بوزارة المالية لبحث هذه المسائل تمهيدا لأن ترفع هذه الأبحاث إليه .

... واتخذ على ماهر قرارين هامين بهدف تحسين الشئون الزراعية وتوفير المال اللازم للطبقات الزراعية الفقيرة والمتوسطة للقيام بحاجاتهم الزراعية ، فالقرار الأول خاص « بإنشاء احتياطي زراعى » ، أما القرار الثانى فهو خاص « بنظام تسليف صفار الملاك والمزارعين وقد حددت سعر الفائدة لهم بنسبة ٥٪ بينما خفضت الى نسبة ٣٪ على السلفيات الممنوحة للجمعيات التعاونية لأقراضها لأعضائها بحيث لا تزيد نسبة الفائدة فى حالة الاقراض من الجمعية لأعضائها عن ٤٪ ، ويمكن القول أن هذا القرار كان خطوة طيبة لحماية الفلاح الصغير من جشع المرابين والبنوك العقارية ، فضلا عن تنشيط

الجمعيات التعاونية ونشرها في القطر وزيادة أعضائها
بتخفيض سعر الفائدة بالنسبة لها الى ٣٪ فقط » .

وقد اهتم على ماهر بمسألة القطن ، ونظرا لعدم
توفر كل الشروط اللازمة لحسن سير الأعمال في لوائح
البورصات ، فقد قرر تأليف لجنة خاصة لمراجعة وتعديل
نظم البورصات المختلفة للأقطان والأوراق المالية .
وقد أنشأ على ماهر مكتبا للقطن مهمته الأولى استجماع
المعلومات المختلفة الخاصة بالقطن .

وأدرك على ماهر أهمية «مصلحة التجارة والصناعة»
فقرر النهوض بها بعد أن تبين له عجزها عن القيام
بمهامها لعدم وجود ادارة فعالة للقيام بعمل المباحث
الصناعية والتجارية بغية ايجاد صناعات أهلية غير
موجودة وترقية الموجود منها ، ولذا رفع ميزانية هذه
المصلحة الى (١٩٠٠ و ١٩٠٠ ج م) لتنظيم المصلحة من جديد
من أجل تقديم المساعدة للمصانع والغرف التجارية ،
وفي نفس الوقت تكون نواة لوزارة خاصة في
المستقبل .

ورغبة في تشجيع الصناع المصريين على توسيع
أعمالها ولتمكين هذه المصنوعات من مزاحمة مثيلاتها
في الأسواق الخارجية أعفى على ماهر الكثير من صادرات

مصر الى الخارج من رسوم التصدير ورسوم الرصيف على
أن يسرى هذا الاعفاء على المصنوعات المصرية سواء
أكانت مصنوعة من خامات تنتجها البلاد أم خامات
تستوردها .

وحول سياسة فرض الضرائب أعلن على ماهر أنه
ليس من أنصار فرض الضرائب الفادحة ، ولهذا فإذا
قررت ضرائب فستكون خفيفة الفرض الأصلي في
تقديرها توزيع الضرائب بالعدل في البلاد ، أما عن
تطبيقها فلن يتم الا بعد تمام المفاوضات مع الدول ذات
الامتيازات في شأنها . ولعل هذا التصريح يمهد السبيل
لإلغاء الامتيازات الأجنبية في النواحي المالية واعطاء
الأجانب نوعا من الأمان عن سياسة الوزارة بصدد مسألة
الضرائب وفي نفس الوقت حرص على كسب ود كبار
الملاك الذى تمثلهم الحكومة بنسبة كبيرة ممن ينتمون الى
حزب الأحرار الدستوريين .

على ماهر وزيرا للحقانية (١٩ يونيو ١٩٣٠ -
٤ يناير ١٩٣٣) :

تولى على ماهر وزارة المعارف عند تشكيل وزارة
اسماعيل صدقى فى ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ ولم يمكث

طويلا في هذه الوزارة اذ أنه نقل الى وزارة المحاماة
(العدل) في شهر يولييه ١٩٣٠ عندما أدخل تعديلا
وزاريا محدودا في هذه الوزارة .

كان في مقدمة ما فكر فيه على ماهر من أوجه
الإصلاح التشريعية بحث مسألة إعادة الاعتبار نظرا
لخلو التشريع الجنائي المصري من النص على أحكام بشأن
هذه المسألة . وأسوة بما هو متبع في التشريعات
الحديثة برد الاعتبار اما بحكم القانون أو بحكم القضاء
فقد أثر على ماهر ادخال إعادة الاعتبار القضائي فقط
في التشريع المصري . وبمقتضى ذلك صدر القانون رقم
٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار . وبصدور هذا
القانون فقد أزال الغبن الواقع على هؤلاء الأفراد الذين
ظلوا لفترة طويلة في جسم المجتمع المصري أعضاء
مشلولة من الوجهة الأدبية ، نظرا لحرمانهم مما لغيرهم
من الحقوق السياسية والمدنية ، وفي نفس الوقت أفاد
المجتمع باندماج هذه الفئة في المجتمع بعد أن تابوا
وحسنت سيرتهم وأقاموا الدليل على ذلك .

وامتدت يد على ماهر الى الأخذ بفئة أخرى تتمثل
في : « الأحداث المجرمين » حتى يشبوا مواطنين صالحين
لاعتقاده أنهم ضحايا التفكك الأسري والمجتمع ، فتقدم

الى مجلس الوزراء بقانون حول تعديل قانون العقوبات
الاهلى بشأن المجرمين الأحداث *

وحرصا من على ماهر على صحة تطبيق القانون تقدم
لمجلس الوزراء بمذكرة حول استحداث محكمة جديدة
للقض والابرار ، وقد صدر مرسوم بقانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٣١ بإنشاء هذه المحكمة * وأعتقد أن ظهور
هذه المحكمة خدم المتقاضين والقانون فى نفس الوقت ،
على أساس أن هذه المحكمة توجد على قمة الجهاز القضائى
وهى تختص برقابة صحة تطبيق القانون دون التعرض
للمسائل التى تعتبر من قبيل الوقائع ، وتقوم أيضا
بدور هام فى مجال توحيد واستخلاص القواعد
القضائية ، وكان إنشاء هذه المحكمة يشكل بداية طيبة
لتنمية استقلال القضاء المصرى *

وامتدت يد على ماهر الاصلاحية الى المحاكم
الشرعية ، فقد قدم لائحة جديدة بدلا من اللائحة القديمة
والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالى فى ٢٧
مايو ١٨٩٧ والقوانين المعدلة لها ، واستهدفت على ماهر
من وراء تغيير هذه اللائحة ازالة أسباب الشكوى العديدة
من المتقاضين *

وشمل على ماهر بعنايته أيضا «المجالس الحسبية» ،
فأصدر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ - عندما كان وزيرا
للحقانية بالنيابة - مرسوما بقانون خاص بترتيب
المجالس الحسبية .

ولم يقتصر على ماهر في اصلاحاته الناحية
التشريعية فحسب ، بل امتد ليشمل مهنة المحامين
للاارتفاع بمستواها ، فقد درس ما اتخذته نقابة المحامين
ومحكمة الاستئناف حول تعديل بعض المواد من لائحة
الاجراءات الداخلية للمحاكم المختلفة وقام بادخال بعض
التعديلات عليها تمهيدا لصدور قانون بها ، وكانت هذه
التعديلات تناسب الحاجة الحقيقية التي يقتضيها تطور
الأحوال الطبيعية في النقاية .

وفي نفس الوقت اهتم على ماهر برجال القضاء ،
فجعل الترقيات والتنقلات بين القضاء والنيابة على
نظام يتسم بالعدل ولا محل فيه للشكوى ، وحرص على
المحافظة على كرامة القضاة واستقلالهم .

على ماهر رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية والداخلية
(٣٠ يناير ١٩٣٦ - ٩ مايو ١٩٣٦) :

كلف الملك فؤاد على ماهر بتشكيل الوزارة في
٣٠ يناير ١٩٣٦ ، فألف الأخير الوزارة من سبعة وزراء
من الشخصيات المستقلة وتولى هو مهام وزارتي الخارجية
والداخلية الى جانب رئاسته للوزارة * وعقب تشكيل
الوزارة بادر على ماهر بتصفية بعض المشاكل التي
تركتها الوزارة السابقة ، ووجه عناية خاصة الى مسألة
الطلبة ، ووثق علاقته بالصحافة ورجالها وسهل مهمة
حصولهم على الأخبار اليومية * ولعل هذه الاجراءات
الأولية التي اتخذها ترجع الى العمل على بث النظام
والأمن بمعاهد التعليم وتدعيم الثقة بينه وبين رجال
الصحافة لأنها المتبر المعبر عن أعمال الوزارة

وبدا على ماهر في تمهيد الطريق للمباحثات
المصرية - البريطانية وحرص على أن يكون هذا الطريق
معبدا أمام المفاوض المصري ، فاتصل بالمندوب السامي
لمناقشته في حذف عبارة التهديد التي انطوت على
تغيير علاقة انجلترا بمصر اذا فشلت المفاوضات في
إبرام معاهدة بين البلدين * ولقد اتفق على ماهر
ومايلز على أنه في حالة افتراض فشل المفاوضات فان

العلاقات المصرية البريطانية لن تؤثر على ما بين البلدين من علاقات طيبة * وعندما اعترض الانجليز على وجود الدكتور أحمد ماهر في وفد المفاوضات ونظرا لحساسية هذا الموضوع لكون أحمد ماهر شقيق رئيس الوزراء وعد مايلز لامبسون على ماهر باستشارة حكومته ، وقد أسفرت هذه الاتصالات عن موافقة الحكومة البريطانية على وجود أحمد ماهر ضمن وفد المفاوضين المصريين * واستطاع على ماهر بعد ذلك أن يوفق بين مختلف زعماء الأحزاب والمستقلين في تحديد عدد أعضاء كل حزب في هيئة المفاوضين ونجح في تشكيل هيئة المفاوضين المصريين من ثلاثة عشر عضوا يمثلون الأحزاب - ماعدا الحزب الوطني - والمستقلين برئاسة مصطفى النحاس * واستصدر مرسوما بتأليف هيئة المفاوضين باعتبارهم مندوبين فوق العادة لكي يكتسبوا الصفة الرسمية *

وعنى على ماهر بتحسين جو العلاقات المصرية - الإيطالية بحذر وبدون اغضاب إيطاليا التي كانت في صراع مع الحبشة وكان يود أن يكسب جانبها حماية لحدودنا الغربية وحفاظا على وصول مياه النيل الى مصر ، وفي نفس الوقت توخى عدم إثارة الجانِب

البريطاني الذي لم تبرم معه معاهدة بعد تحديد طبيعة
العلاقة بين مصر وانجلترا .

وكما عني على ماهر بتسوية العلاقات المصرية -
الايطالية ، فقد وجه عناية خاصة الى اعادة العلاقات
المصرية - السعودية الى حالتها الطبيعية بعد ان أصيبت
بنجفاء سياسي منذ سنة ١٩٢٦ ، ولقد أقدم على ماهر على
معالجة هذه المشكلة الشائكة وأظهر من تلقاء نفسه رغبة
أكيدة في تسوية المسائل المعلقة بين البلدين فاتصل
بالحكومة السعودية التي لبّت هذا الطلب وأوفدت الى
مصر فؤاد حمزة وكيل خارجيتها ليبدأ المفاوضات
وليوقع مع مصر معاهدة مودة وصداقة . ولقد بدأت
المفاوضات بين البلدين في ٢٠ أبريل ١٩٣٦ ، ومثل
الجانب السعودي فؤاد حمزة ومثل الجانب المصري على
ماهر ، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن توقيع معاهدة
بين البلدين في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ . وفي ٨ مايو
١٩٣٦ تم التصديق على المعاهدة من الطرفين ونشرت
في البلدين في آن واحد . وهكذا استطاع على ماهر
- رغم كثرة مسئولياته وضيق وقته - أن يعيد العلاقات
الودية بين مصر والسعودية بعد فترة من الجفاء ناهزت
التسع سنوات .

لم يقتصر نشاط على ماهر فى الوزارة على تشكيل وفد للمفاوضات واجراء الانتخابات فحسب ، بل أقدم على حل المسائل الخارجية المتعلقة التى طال الأمد على بعضها كما سبق تناوله وعكف فى نفس الوقت على اصلاحات داخلية ، فأخذ يعمل على استكمال الخطوات الإصلاحية التى بدأها وهو وزير وقد اهتم بتنظيم القضاء والبوليس تمهيدا لالغاء الامتيازات الأجنبية ، فسمى الى توحيد التشريع الذى يطبق فى المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة ، فألف فى أول مارس سنة ١٩٣٦ لجننتين احدهما كلفت بتعديل القانونين المدنى والتجارى وقانون المرافعات المدنية والتجارية فى مدى عامين على الأكثر ، واللجنة الثانية للقيام بمثل ذلك العمل بالنسبة لقانونى العقوبات وتحقيق الجنايات فى مدى عام * ورأى على ماهر بالاتفاق مع وزير الحقانية تنظيم استقلال القضاء وجعل أمور القضاة من شأنهم ، فتقدم الى مجلس الوزراء بمذكرة ايضاحية حول انشاء مجلس القضاء الأعلى وصدر مرسوم بقانون بالموافقة على انشاء هذا المجلس فى ١٠ أبريل سنة ١٩٣٦ .

وتقدم على ماهر بمشروع حول شروط توظيف الأجانب وقد حدد فيه عدم اسناد أية وظيفة مدنية

كانت أو عسكرية الى اجنبى الا فى الحالات الاستثنائية
التي تتطلب مؤهلات علمية أو عملية خاصة لا تتوفر فى
مصرى على ألا يظل الأجنبى فى الوظيفة أكثر من خمس
سنوات وقد وافق مجلس الوزراء على هذا المشروع فى
٤ مايو ١٩٣٦ .

واهتم على ماهر بالبوليس فسمى الى الارتفاع
بمستوى الادارة المصرية بالحد من السلطة المركزية ،
فاصدر قرارا بصفته وزيرا للداخلية بتوسيع سلطات
المديرين دون الرجوع الى وزارة الداخلية فى المسائل
الصغيرة على أن يتحملوا مسئولية أعمالهم .

ووجه على ماهر عنايته أيضا لاصلاح مدرسة
البوليس التي تخرج «الكونسبلات» ودعمها بكافة
اللوازم لتخريج أربعمائة شاب كل عام لسد احتياجات
الدولة من رجال البوليس المتعلمين الذين يتحلون
بالأخلاق والأمانة ليضمن معاملة الجمهور معاملة طيبة .
وفى مجال التعليم رأى على ماهر استحداث نمط جديد
للتعليم على منوال المدارس الانجليزية العامة ليجذب
أبناء الأغنياء لكى يشبوا على الثقافة المصرية بدلا من
ارسالهم الى الخارج من أجل ذلك تقدم الى مجلس الوزراء

بمذكرة ايضاحية لانشاء معهد جديد للتعليم باسم
«معهد فاروق» .

وقد أيد على ماهر وزير المعارف (محمد على علوبه)
فى انشاء المجلس الأعلى للتعليم لتنظيم شتى أمور
التعليم والاهتمام بشئون القائمين على التعليم .

وقد اهتم على ماهر بالشئون القروية فأنشأ وظيفة
وكيل الداخلية للقري وأنشأ مجلسا للمرافق القروية
مثلت فيه كافة الجهات المهتمة بالشئون القروية . أما
الشئون الصحية فكانت تختص بها مصلحة تابعة لوزارة
الداخلية ثم تدرجت الى أن صارت إحدى وكالاتها ، الى
أن تولى على ماهر الحكم فتقدم الى مجلس الوزراء بمذكرة
حول انشاء وزارة الصحة ، وبعد الموافقة على انشاء هذه
الوزارة الجديدة عهد بأمورها الى الدكتور محمد
شاهين . ورأى على ماهر منعا للاضطراب فى الاصلاح
الاجتماعى انشاء «مجلس أعلى للاصلاح الاجتماعى»
حتى تكون سياسته ثابتة وغير خاضعة لعوامل التغيير
والتبدل التى تطرأ بتغير الحكومات ، وقد وافق مجلس
الوزراء فى ٧ أبريل عام ١٩٣٦ على انشاء هذا
المجلس .

واهتم على ماهر بالصحافة والصحفيين فأصدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات بحيث جاء موافقا لرغبات الصحفيين ، وأصدر مرسوما آخر يقضى بمعاملة الصحفيين المحكوم عليهم فى جرائم الصحافة معاملة انسانية فى السجن ولايعاملون كالمجرمين . وقد استجاب على ماهر لطلب الصحفيين بإنشاء «جمعية الصحافة» فى ٢٠ أبريل ١٩٣٦ .

وعقب وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ نادى بفاروق ملكا على مصر وقال كلمته المشهورة «مات الملك فليحيا الملك» . وقدم على ماهر موعد الانتخابات البرلمانية وأجراها بنزاهة تامة وتم الاتفاق بينه وبين زعماء الجبهة المصرية على اختيار الأوصياء وتم اعلان هذا الاختيار فى مؤتمر للبرلمان فى ٨ مايو ١٩٣٦ . وعقب ذلك قدم استقالته فى ٩ مايو سنة ١٩٣٦ بعد أن أدى عمله بأمانة ، والتزم بالخط القومى فيما أقدم عليه من أعمال فى المجال الداخلى وفى مجال السياسة الخارجية ، ولكن العجيب أن أغلب مشروعاته الاصلاحية فى المجال الداخلى سقطت باستقالة الوزارة كأنها متضمنة معه ، ويمكن القول أن الغاء هذه المشروعات على يد حكومة الوفد كان دافعا حزبيا بحتا وان دل ذلك

على شيء فانما يدل على ضيق النظر والنظرة الحزبية
القاصرة للوفد .

على ماهر رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية
والخارجية (١٨/٨/١٩٣٩ - ٢٧/٦/١٩٤٠) :

كلف الملك فاروق على ماهر بتشكيل الوزارة في
١٨ أغسطس ١٩٣٩ ، وآلف على ماهر وزارته من أربعة
عشر وزيرا من المستقلين والسعديين وتولى الى جانب
رئاسته للوزارة كلا من وزارتي الداخلية والخارجية .

بقيام الحرب العالمية الثانية بدأت معاهدة ١٩٣٦
بين مصر وانجلترا تدخل لأول مرة مرحلة التطبيق
العملي ، وكان على وزارة على ماهر أن تتولى هذه المهمة ،
ولقد طلب السفير البريطاني من على ماهر اعلان حالة
الطوارئ وقد لبي الأخير هذا الطلب فأعلن حالة
الطوارئ وفرض الأحكام العرفية وعين نفسه حاكما
عسكريا في أول سبتمبر - ولقد أعطى على ماهر عشية
اندلاع الحرب الجانب البريطاني كل ماطلبه تقريبا
فيما عدا اعلان الحرب على ألمانيا وتعيين حكام عسكريين
بريطانيين يطبقون القانون العسكري البريطاني على
مديريات ومحاافظات مصر .

أما عن موقف علي ماهر من دخول مصر الحرب العالمية الثانية فالمصادر العربية والانجليزية توضح أن علي ماهر لم يتبن سياسة «تجنيب مصر ويلات الحرب» غداة نشوب الحرب الثانية ، بل كان من أنصار دخول الحرب الى جانب بريطانيا ، ولعله في هذا الموقف كان معتقدا بانتصار انجلترا وحلفائها على دول المحور ، يضاف الى ذلك الموقف الشعبي الميسال الى نصره الديمقراطية في بداية الحرب ، ولكن لم يلبث هذا الموقف أن تبدل بعد اقتناعه بوجهة نظر عبد الرحمن عزام بعدم دخول الحرب الا في حالة حصول مصر على مكاسب من وراء اعلان الحرب وأمام رفض الجانب البريطاني الالتزام بأى وعد للحكومة المصرية حول تحقيق بقية آمانيها تمسك علي ماهر بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب . وقد سككت الحكومة البريطانية على موقف علي ماهر أملا في أن يتغير بتغير الموقف العسكرى لصالح دول الحلفاء ضد دول المحور يضاف الى ذلك خشية الجانب البريطانى من التدخل باقالة الوزارة وخطورة هذا العمل لحساسية الموقف الحربى وتبنى الرأى العام سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ، فضلا عن تأييد الملك لهذه السياسة ، ولقد أثر السفير البريطانى ترك الأمور بيد علي ماهر حتى تحين الفرصة لأن تعم

الشكوى منه وأن يعيث بأحكام الدستور وعند ذلك يجد المبرر للتدخل لاقالته . ولم يكد يمر شهر سبتمبر حتى رفع السفير عقيرته بالشكوى الى وزير خارجيته من على ماهر ، واتهمه باتباع سياسة ذات وجهين فهو على اتصال بالانجليز وفي نفس الوقت على اتصالات ودية بكل من ايطاليا و ألمانيا واستمرار نفوذه وسيطرته على الملك فاروق ، فضلا عن مسئوليته في نمو التيار الموالي للألمان في الأوساط الارستقراطية والسراى ، يضاف الى ذلك تخلصه من العناصر المخلصة للانجليز كأمين عثمان الذى أحاله الى المعاش ، وقد أوضح لامبسون لهاليفاكس أن بقاء على ماهر سيؤدى الى ضعف مركز انجلترا في مصر ولذا يجب التخلص منه ان عاجلا أو آجلا .

وعلى الرغم من أن مصر أصبحت من الناحية الواقعية فى حالة حرب ولم ينقصها الا الاعلان الرسمى فإن السفير لم يكف عن المطالبة بطرد على ماهر لأنه فوت عليه فرصة دخول مصر الحرب ، وقد كان دخول مصر الحرب رسميا بمثابة دفعة أدبية كبيرة مشجعة لبقاى الدول المترددة فى الشرق الأوسط بدخول الحرب الى جانب الحلفاء ، أما عن اتهام السفير لعلى ماهر بأنه ذو

ميول محورية ، فانه قول مجاف للحقيقة تماما وأعتقد أن السفير البريطاني سعى الى التقليل من شأن بعض الوطنيين المصريين بالقاء تهمة المحورية عليهم لأن آراءهم الوطنية كانت تتعارض مع مصالح بلده هذا من ناحية ، أما عن علاقة على ماهر الطيبة بكل من ألمانيا وإيطاليا فكانت سياسة حكيمة تهدف الى اقامة علاقات متوازنة مع كافة دول العالم واطهار مصر بمظهر الدولة المستقلة في سياستها عن انجلترا ، أما عن مسئولية على ماهر عن نمو الروح الموالية للمحور في الأوساط المصرية فقول تعوزه الدقة لأن كافة المصادر المعاصرة لهذه الفترة تؤكد اعجاب المصريين والسراى بالعسكرية والانتصارات الألمانية كنوع من الشماتة في عدوة مصر انجلترا ولم يكن بدافع استبدال احتلال انجلترا باحتلال ألمانيا أو ايطالى لمصر وعلى ماهر شأنه فى هذه الفترة شأن بقية المصريين كان يسعى الى تحرير بلاده وبالتالي كان شامتا فى الانجليز الذين اعتدوا على استقلال مصر *

لم ينشغل على ماهر بمسائل الدفاع والسياسة الخارجية فحسب خلال رئاسته للوزارة بل قام بسياسة اصلاحية فى الداخل كما وعد بذلك فى خطاب العرش الذى ألقاه فى البرلمان يوم ١٨ نوفمبر ١٩٣٩ ، وحرص

على ماهر لنجاح برنامجه الاصلاحى أن يكون مستمدا من روح الاسلام ، فضلا عن اختياره لوزراء أكفاء فى تخصصاتهم الفنية وممن عرفوا بالسمة الطيبة ، وسعى الى الالتزام بالخط القومى فى معاملته مع الأحزاب السياسية والمستقلين لضمان تأييدها له أو تحييدها بعدم محاربتة ، وفى نفس الوقت انتهج خطة الاتصال بالشعب عن طريق الزيارات الميدانية للأقاليم لدراسة المشاكل على الطبيعة .

وبدأ على ماهر تنفيذ سياسته الاصلاحية بإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية ، ويعد انشاء هذه الوزارة خطوة هامة لدراسة المسألة الاجتماعية التى أسقطت من برامج الأحزاب المصرية خلال هذه الفترة والنهوض بأحوال العامل والفلاح والقرية والمدينة .

وأصدر على ماهر قرارا بتحريم تقديم الخمر فى الحفلات الرسمية ، وقد كان لصدور هذا القرار أثر طيب فى نفوس أفراد الشعب المصرى . وحرصا من على ماهر على الاقتصاد فى الكماليات وآية المناصب قرر مجلس الوزراء تخفيض مرتب الوزير الى ٢٠٠٠ جنيه سنويا بدلا من ٣٠٠٠ جنيه ، وتخفيض بابى المصروفات النثرية والتأثيث الى النصف وبلغت جملة التخفيض فى

جميع الوزارات والمصالح مبلغ خمسين ألف جنيه .

وبناء على اقتراح من على ماهر وافق مجلس الوزراء على مرسوم خاص بإنشاء «مجلس فؤاد الأول الأهلى للبحوث» نعرض الربط بين المصالح الحكومية والهيئات الخاصة التى تقوم بالبحوث العلمية فى شتى المجالات ، ويعد انشاء هذا المجلس خطوة سليمة فى النهوض بالشئون الزراعية والصناعية وغيرها على أسس سليمة .

وقد رأى على ماهر أن انشاء نقابة للصحفيين أفضل من «جمعية الصحفيين» التى اعترفت بها حكومته الأولى سنة ١٩٣٦ على اعتبار أن النقابة أكثر ملاءمة للهيئات التى تتصل بالمصلحة العامة كنقابة المحامين والأطباء ومن أجل ذلك تقدم بمذكرة الى مجلس الوزراء بشأن مشروع القانون الخاص بإنشاء نقابة للصحفيين وقد وافق المجلس على هذا المشروع فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ .

وسعى على ماهر الى الاهتمام بالجيش المصرى ولكنه كان يدرك أن معركته فى هذا المجال خاسرة نظرا لأن بريطانيا لن تسمح بوصول الجيش الى مراتب القوة التى تهدد وجودها ، ونبتعت فلسفة على ماهر وحكومته من هذا المنطلق فى أنه مادام من الصعب محاربة بريطانيا

فى شئون الجيش المصرى فلتحارب فى مجالات لاتملك السيطرة عليه ، ومن هنا نبعت فكرة انشاء تنظيمات مسلحة ذات طابع شعبى لتنمية قدرات مصر دون أن يكون لبريطانيا عليها سيطرة فكانت فكرة انشاء «الجيش المربط» عبارة عن رد فعل لحرمان بريطانيا لمصر من انشاء جيش قوى . فتقدم على ماهر بمذكرة الى مجلس الوزراء بشأن انشاء «قوات مربطة» وبمقتضى ذلك صدر مرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٩ بإنشاء قوات مربطة ، ولم تقتصر خطة على ماهر فى اقامة التنظيمات العسكرية التى لاتخضع للجيش مثل فكرة الجيش المربط ، بل أصدر أمرا لكل المدارس لتعليم الطلاب التدريب العسكرى ، وفى ١٦ يناير ١٩٤٠ أصدر على ماهر أمرا ملكيا حول به قواعد التدريب العسكرى للطلبة فى الجامعة الى نظام احتياطى متكامل تحت اسم سلاح تدريب الضباط بهدف توفير مصدر من الضباط للقوات المربطة .

أما محصول القطن فقد كان مثار اهتمام وقلق للمصريين قبيل نشوب الحرب ، نظرا لاضطراب الحالة الدولية والتخوف من انخفاض أسعاره وسوء تصريفه ، وقد أثبتت الحوادث صدق هذه التوقعات ، ونظرا لخطورة

حالة محصول القطن أعلن على ماهر أمام البرلمان اهتمام الحكومة بمسألة القطن ، ولقد اتخذت الحكومة مجموعة من الاجراءات لحماية القطن من هبوط أسعاره وضمان تصريفه .

وفى ٢٣ يونيه ١٩٤٠ قدم على ماهر استقالته الى الملك ولكنها لم تقبل الا فى ٢٧ يونيه ، وهذه الاستقالة كانت نتيجة طبيعية للضغط البريطانى على الملك بضرورة تغيير وزارة على ماهر . ويعد هذا التدخل البريطانى باخراج على ماهر من الحكم اول تدخل مكشوف واعتداء واضح على سيادة مصر منذ ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، وكانت هذه الحادثة (خروج على ماهر من الحكم) بمثابة المقدمات الطبيعية لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ولم تكتف السلطة البريطانية بابعاد على ماهر عن الحكم بل أصرت على الانتقام منه وشل نشاطه ، فتقدمت للحكومات المصرية بطلب اعتقاله ، وفى الوقت الذى رفضت فيه حكومتا حسن صبرى وحسين سرى اعتقاله وهما حكومتا أقلية لبت هذا الطلب حكومة مصطفى النحاس ذات الأغلبية الوفدية .

على ماهر رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية والحربية
(٢٧ يناير ١٩٥٢ - أول مارس ١٩٥٢) :

اتخذ الملك فاروق قرارا بإقالة وزارة مصطفى
النحاس في أعقاب اندلاع حريق القاهرة في ٢٦ يناير
١٩٥٢ ، وكلف على ماهر بتشكيل الوزارة ، وألف على
ماهر وزارة مستقلة من الفنيين بلغ عدد أعضائها عشرة
وزراء وتولى هو مهام وزارتي الخارجية والحربية
والبحرية الى جانب رئاسته للوزارة .

وقد باشر على ماهر عمله في الوزارة ، فقد سعى
الى اعادة الأمن وفي سبيل تحقيق هذا الهدف اتخذ
مجموعة من الاجراءات تمثلت في اصدار مرسوم بتعيينه
حاكما عسكريا عاما ، وأصدر أمرا بمنع التجول في
القاهرة وضواحيها وفي بندر الجيزة ليلا ، وأمر باغلاق
المحال العامة والتجارية في مدينتي القاهرة
والاسكندرية عدا الصيدليات والمخابز والمطاحن ليلا .
وقد أحال بعض الجرائم التي يعاقب عليها القانون
العام الى المحاكم العسكرية - مثل تعطيل المواصلات
والقيام بالمظاهرات ... الخ .

وكان من نتيجة هذه الاجراءات بالاضافة الى نزول
الجيش الى العاصمة يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ أن عاد الأمن

والسكينة الى القاهرة وضواحيها ، وهكذا تم حماية المجتمع من الأشرار والمخربين .

وكان فى مقدمة أعمال على ماهر بعد أن استتب الأمن أن قام بتهدئة النفوس التى أضيت بسبب حريق القاهرة ، فتقدم الى مجلس النواب بمشروع قانون بتخصيص مبلغ خمسة ملايين من الاحتياطى العام لمساعدة منكوبى حوادث مدينة القاهرة ، وقد درست لجنة الشؤون المالية هذا المشروع وأقرته على أن يكون هذا المبلغ سلفة يقوم أصحاب المنشآت بعد تشغيلها الى تسديدها .

وتخفيفا عن كاهل المواطنين فى ارتفاع الأسعار قرر على ماهر خفض الأسعار بالنسبة للحاجات الأساسية مثل السكر والكبروسين والأقمشة الشعبية وتوفير المواد التموينية ، وقد رحب المواطنون بهذه السياسة الرامية الى محاربة الغلاء .

وفى فبراير عام ١٩٥٢ قسم وزارة الشؤون البلدية والقروية الى وزارتين احدهما للشؤون البلدية وأخرى للشؤون القروية ، وترتب على ذلك تعديل الوزارة . وقد صرح على ماهر بأن الهدف من تخصيص

وزارة للشئون القروية أن تقوم بتنفيذ المشروعات الخاصة بالريف بدلا من توزيع هذه المشروعات بين مختلف الوزارات وما كان يترتب على ذلك من كثرة التكاليف وطول وقت التنفيذ .

وسعى على ماهر الى تحقيق أهداف الوطن في الجلاء والوحدة وأدرك بثاقب بصره أنه قبل بدء المفاوضات مع الجانب البريطاني لابد من اتخاذ الوسائل الضرورية لمساندة الأمة له ، ولكن هذه المساعي الطيبة من جانبه تحطمت على صخرة الخلافات الحزبية البغيضة ، وعلى الرغم من هذا الموقف غير المسئول لزعماء الأحزاب ، فإن على ماهر لم ييأس واستمر في خطته في التعامل مع جميع الأحزاب حتى يكسب ودها ويتقى شرها .

وقد اجتمع على ماهر بالسفير البريطاني يوم ١٢ فبراير وفاتحه في ايجاد حل للقضية المصرية واجتمع به مرة أخرى وسلمه برنامج المفاوضات . وفي صباح اليوم المحدد لبدء المباحثات وجهت ضربة عنيفة لعل ماهر ، اذ ذكر للدكتور مصطفى الحفناوى أنه كان يعتقد بنجاح المفاوضات لولا أن دس الملك فاروق ضده . وعمل على اسقاطه ، فقد كان على موعد مع السفير

البريطاني ولم يحضر السفير بحجة أنه مريض ، ولما
ثبت لعل ماهر أن الملك أرسل للسفير رئيس ديوانه الذي
أوصاه بالاعتذار وأبلغه أن وزارة جديدة هي التي
ستفاوضه ، بادر على ماهر بتقديم استقالة الوزارة في
أول مارس ١٩٥٢ .

على ماهر وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

استيقظ المواطنون صباح يوم ٢٣ يوليو على أول بيان للضباط الأحرار أذيع بصوت البكباشي أنور السادات من دار الاذاعة المصرية باسم «القائد العام للقوات المسلحة» ، ولقد استقبل الشعب المصرى بيان قائد حركة الجيش اللواء محمد نجيب بالفرح والاعجاب .

وكان على قادة الحركة أن يواجهوا المسئولية ، وأولها تكليف وزارة لادارة شئون البلاد . واتفق جميع الضباط الأحرار على تعيين على ماهر رئيسا للوزراء ، ويرجع ذلك الى عدة أسباب أهمها أن علاقة على ماهر الوثيقة بالملك فاروق يمكنها أن تسهل نجاح الحركة ، فعلى ماهر هو الذى نادى بالملك فاروق ملكا على مصر فى سنة ١٩٣٦ عقب وفاة والده الملك فؤاد ، وهو الذى حافظ له على حقوقه ، كذلك فان على ماهر كان غير مرتبط بحزب من الأحزاب (مستقل) ، الى جانب

أنه كان سياسيا محنكا ذا خبرة طويلة فى شئون الحكم ومتصفا بالحسم فى انجاز الأمور ، وكانت الحركة أحوج ماتكون الى سياسى ماهر بهذا الشكل لتحقيق مطالبها ، ثم معرفة محمد نجيب اياه شخصيا منذ زمن طويل نظرا لاهتمامهما بموضوع السودان .

**على ماهر رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية والخارجية
والحربية والبحرية :**

نزولا على رغبة قائد حركة الجيش والضباط الأحرار الذين وقع اختيارهم على على ماهر استقالت وزارة أحمد نجيب الهاللى فى ٢٤ يوليه ١٩٥٢ ، وفى نفس اليوم كلف الملك على ماهر بتأليف الوزارة ، وألف على ماهر الوزارة من عشرة وزراء وتولى هو مهام وزارات الداخلية والخارجية والحربية الى جانب رئاسته للوزارة .

وقدم محمد نجيب يوم ٢٦ يوليو لعلى ماهر ائذار الجيش للملك بضرورة توقيع وثيقة التنازل عن العرش قبل الثانية عشر ظهرا ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة مساء . وأبلغ على ماهر الملك بائذار الجيش

شفهيا لقسوة بعض كلماته ، مشفوعا برأيه ونصيحته
فى النزول عن العرش لابنه أحمد فؤاد الثانى استبقاء
للعرش فى ذريته ، ولكن الملك قال له أنه ليس جباناً
وأن عنده قوات موالية أكثر مما عند الثائرين ، ولكن
على ماهر أوضح له مخاطر تعريض مصر لحرب أهلية
لا يعلم مداها إلا الله ، وما قد تجلبه على الوطن من
ويلات ودمار ، واقتنع الملك دون نقاش طويل ، وهكذا
ثبت أن اختيار على ماهر رئيساً للوزارة فى هذه الفترة
كان موفقاً لصلته القديمة بالملك ولأنه موضع ثقته مما
جعل عملية النزول عن العرش تتم فى سهولة مطلقة .

وهكذا نجحت حركة الجيش وتنازل الملك عن
العرش لولى عهده أحمد فؤاد بناء على نصيحة على ماهر
والسفير الأمريكى الذى وعده بحمايته وأسرته حتى
يغادروا مصر . وأعدت الباخرة (المعروسة) ، تمهيداً
لرحيل الملك ، وما أن غادر الملك القصر حتى أنزل العلم
الملكى وطوى وسلمه قائد الحرس الملكى الى على ماهر ،
الذى قدمه بدوره الى الملك وأدبت له التحية العسكرية .
وهكذا رحل فاروق عن مصر بصورة كريمة ان دلت على
شئ فانما تدل على المعانى والقيم الانسانية النبيلة التى
يتمتع بها غالبية الضباط الأحرار وهم بهذا الموقف

عبروا عن روح السماحة التي يتمتع بها الشعب المصري منذ القدم .

وعلى الرغم من قصر عمر وزارة علي ماهر: إلا أنها أصدرت مجموعة من القوانين الهامة ، من ذلك أنها قررت في جلسة ٢٤ يوليه إلغاء مصيف الحكومة في الاسكندرية ، وأصدر علي ماهر أمرا رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الرتب المدنية (كلقب بك ، وباشا . . . الخ) . وأصدر مجلس الوزراء بناء على ما عرضه علي ماهر مرسوما بقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ بأصول مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات ، وتضمن توقيع العقوبات التي تصل الى درجة العزل من الوظيفة وسقوط العضوية في أحد مجلسي البرلمان والحرمان من الحقوق الانتخابية بالإضافة الى بقية الأحكام المقررة في قانون العقوبات .

وهدف القانون الى عدم استغلال النفوذ في الأعمال الاقتصادية وعدم الإهمال محافظة على سلامة الدولة وعدم استخدام أي تصرف يهدف التأثير على القضاء والافتاء أو التدخل في الانتخابات أو اجراءاتها بهدف التأثير في نتائجها .

وبعد خروج الملك كان من الصعب أن يتفق على ماهر والضباط الأحرار ، وأمام حرص ومحاولة على ماهر الانفراد بإدارة أمور الدولة واستخدام أسلوب المراوغة في عدم تلبية مطالب الضباط ، وقد بلغ الخلاف مداه بينهما عندما عارض على ماهر مشروع قانون الاصلاح الزراعى بتحديد الملكية الزراعية وأخذ يعمل على وأده عند ذلك الحد طلب الضباط منه تقديم استقالته فقدمها فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وفى نفس اليوم كلف محمد نجيب بتشكيل الوزارة وبذلك انتقل مجلس قيادة الثورة من دور الاشراف الى الحكم .

على ماهر رئيسا للجنة مشروع الدستور (١٩٥٣ - ١٩٥٤) :

استقر رأى أعضاء مجلس قيادة الثورة على الغاء دستور ١٩٢٣ ، وفى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أذاع محمد نجيب بيانا على الشعب أعلن فيه سقوط دستور ١٩٢٣ وأشار الى أن دستورا جديدا سوف تضعه لجنة معينة . واستشعرت الحكومة الحاجة الملحة الى نظام مؤقت للبلاد خلال فترة الانتقال يحدد سلطات الدولة واختصاصات

كل منها وصدر في هذا الصدد « إعلان دستوري » في ١٠ فبراير ١٩٥٣ عهد فيه بوضع السلطة التنفيذية والتشريعية في يد مجلس قيادة الثورة لمدة ثلاث سنوات في ١٦ يناير ١٩٥٦ . وتحقيقا للوعد الذي قطعه محمد نجيب في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، صدر في ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ مرسوم بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد « يتفق مع أهداف الثورة » ، وقد تشكلت اللجنة من خمسين عضوا يمثلون مختلف الاتجاهات والأحزاب والطوائف من بينهم ثلاثة من أعضاء اللجنة التي أعدت دستور ١٩٢٣ هم علي ماهر ومحمد علي علوبة وعلي المنزلاوي .

وفي يوم السبت ٢١ فبراير ١٩٥٣ افتتح محمد نجيب أعمال لجنة الدستور ، وبعد هذه الجلسة الافتتاحية عقدت لجنة الدستور أول جلسة عمل لها وتمت عملية الانتخاب فنال علي ماهر ٣٨ صوتا من مجموع الأصوات الخمسين ، فأعلن انتخابه رئيسا للجنة . وقد شكلت اللجنة من بين أعضائها لجنة فرعية من ١٥ عضوا برئاسة علي ماهر لوضع المخطوط الرئيسية لمشروع الدستور الجديد وذلك بالإضافة الى عدة لجان أخرى .

وانتخبت لجنة الخطوط الرئيسية لجنة فرعية من خمسة أعضاء هم : الدكتور عبد الرازق السنهوري والدكتور سيد صبرى والدكتور عثمان خليل عثمان وعبد الرحمن الراقى ومكرم عبيد لبحث نظام الحكم أولا وهل يكون ملكيا أو جمهوريا ، وكان آن رأت هذه اللجنة بالاجماع أن يكون نظام الحكم جمهوريا على أن يستفتى الشعب فى ذلك حتى قبل استفتاءه على مشروع الدستور بكامله ، وقد أشارت اللجنة الى مساوىء النظام الملكى عموما وعدم صلاحيته لمصر بالذات ، ووافقت لجنة الخمسين على ذلك فى ٥ مايو ١٩٥٣ . وبذلك أصبح الجو مهيا لاعلان سقوط النظام الملكى ، فصدر من مجلس قيادة الثورة بيان فى ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ أعلن فيه سقوط النظام الملكى واعلان الجمهورية وتولى محمد نجيب رئاسة الجمهورية بالاضافة الى سلطاته الأخرى .

ولكن عندما انتهت لجنة الخمسين من اعداد مشروع الدستور وأقرته فى أغسطس ١٩٥٤ وقدمه على ماهر الى مجلس قيادة الثورة لم يلتفت اليه أحد ولم يعن بدراسته من الناحية النظرية أو الأكاديمية ومن ثم أهمل .

وبعد أن أتم على ماهر أعماله في لجنة الدستور
وأصبح بعدها بعيدا عن السلطة اتجه بنشاطه الى العمل
في المجال الاجتماعي كمعادته دائما عندما يخرج من
الحكم . وظل على ماهر يواصل نشاطه الاجتماعي المتنوع
لخدمة الوطن حتى وافته المنية في أغسطس ١٩٦٠ .

المراجع

- د. أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين
١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٢ .
- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية
١٩٣٦ - ١٩٥٦ ، القاهرة ١٩٦٨ .
- د. رافت الشيخ : مصر والسودان في العلاقات الدولية ،
القاهرة ١٩٧٩ .
- رمزي ميخائيل جيد : الوحدة الوطنية في ثورة ١٩١٩ ،
القاهرة ١٩٨٠ .
- د. رعوف عباس : حزب الفلاح الاشتراكي ١٩٣٨ - ١٩٥٢ ،
المجلة التاريخية ، المجلد ١٩ لسنة ١٩٧٢ .
- د. زكريا سليمان بيومي : الإخوان المسلمون والجماعات
الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ - ١٩٤٨ ،
الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٩ .
- سيد مرعي : أوراق سياسية ، ج ١ ، ج ٢ ، القاهرة ١٩٧٨ .
- صلاح الشاهد : ذكرياتي في عهدين : القاهرة ١٩٧٦ .
- طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ،
القاهرة ١٩٧٣ .

- د. عاصم الدسوقي : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٧٦ .
- د. عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ، القاهرة ١٩٧١ .
- _____ : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، بيروت ١٩٧٥ .
- _____ : أضواء على موقف وزارة على ماهر من الحرب العالمية الثانية ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٤ لسنة ١٩٧٧ .
- عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، ج ٢ ، القاهرة ١٩٥٥ .
- _____ : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ١ ، ج ٢ ، ج ٣ ، القاهرة ١٩٤٧ ، ١٩٥١ .
- د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، القاهرة ١٩٦٨ .
- _____ : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، قسمان ، بيروت ١٩٧٣ .
- _____ : صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٨ .
- _____ : الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٩ .
- _____ : عبد الناصر وأزمة مارس ، القاهرة ١٩٧٦ .

- د. عبد المنعم الجميلى : الجامعة المصرية القديمة نشأتها ودورها
فى المجتمع ١٩٠٨ - ١٩٢٥ ، القاهرة ١٩٨٠ .
- _____ : الجنود التاريخية لفكرة الجمهورية فى مصر ،
الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨١ .
- د. عبد الوهاب بكر : الوجود البريطانى فى الجيش المصرى
١٩٣٦ - ١٩٤٧ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٢
- د. على شلبى : مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية .
١٩٣٣ - ١٩٤١ ، القاهرة ١٩٨٢ .
- على ماهر : القانون الدولى العام ، القاهرة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ .
- _____ : جبهة مصر ، القاهرة ١٩٥٢ .
- د. محمد أنيس : حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، بيروت
١٩٧٢ .
- د. محمد حسين هيكى : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ،
ج ٢ ، القاهرة ١٩٥١ ، ١٩٧٧ .
- محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، القاهرة ١٩٧٥ .
- محمود عزمى : الأيام المائة على هامش التاريخ المصرى الحديث ،
عهد وزارة على ماهر باشا (٣٠ يناير الى ٩ مايو ١٩٣٦) ،
مكتبة النهضة المصرية .
- د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادى الأجانب
وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٨٢ .

- د. يونان لببيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣
القاهرة ١٩٧٥ .
- يوسف نحاس : ذكريات سعد ، عبد العزيز ، ماهر ورفاقه
في ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٥٢ .
- Chinol, V. : The Egyptian problem, London, 1920.
- Decb. M. : Party Politics in Egypt 1919-1939, London
1979.
- Evans, T. (ed) : The Killearn Diaries 1934-1946, London,
1973.
- Holt, P. M. (ed) : Political and Social change in Modern
Egypt, London 1968.
- Lloyd, L. : Egypt since Cromer, 2 vols, London 1933-34.
- Lugol, Jean : Egypt and World War II, Cairo, 1945.
- Marlowe J. : Anglo-Egyptian Relations 1800-1956, 2nd ed.,
London 1965.
- Vatikiotis, P. J. : The Modern History of Egypt, London
1969.

المحتوى

صفحة

٣	تقديم
٧	مقدمة
٩	الفصل الأول : نشأة علي ماهر وحياته الوظيفية . .
٢١	الفصل الثاني : علي ماهر وثورة ١٩١٩
٤٣	الفصل الثالث : موقف علي ماهر من الحياة الحزبية . .
٥٧	الفصل الرابع : علي ماهر والحياة النيابية
٧٣	الفصل الخامس : علي ماهر رئيسا للديوان الملكي . .
٨٥	الفصل السادس : علي ماهر في السلطة وزيرا ورئيسا للسوزراء
١١٧	الفصل السابع : علي ماهر وثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ . .
	المراجع :

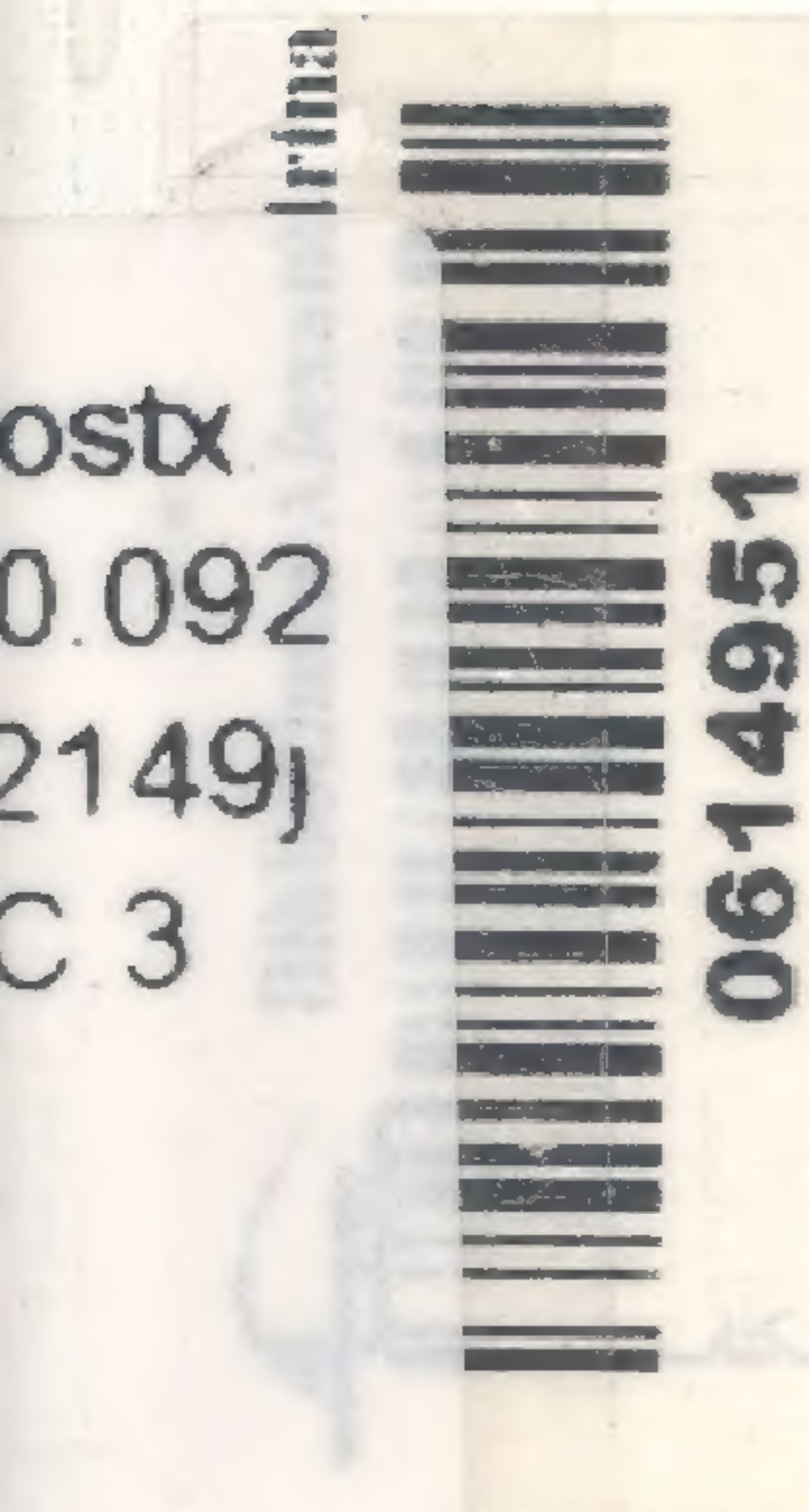
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٧/٢٥٩٩

ISBN - ٩٧٧ - ٠١ - ١٣٠٥ - ٠

هذا هو الكتاب الثانى فى سلسلة الكتب التاريخية التى
تصدر من هيئة الكتاب عن « تاريخ المصريين » وهو عن
على ماهر .

ويعتبر على ماهر باشا من أبرز الشخصيات السياسية
المصرية ذات النزعة الأوثوقراطية ، التى تركت بصماتها فى
الحياة السياسية المصرية فى العهد السابق على ثورة يوليو ،
كوزير وكرئيس للوزراء وكرئيس للديوان الملكى .



مطابع الهيئة المصرية العامة

٥٠ قرشا